



PROVISIONAL

A/41/PV.60
17 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنن)	السيد أوغوما (نائب الرئيس)	<u>الرئيس</u> :
(تركيا)	السيد تركمان (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :
(مورينام)	السيد هينار (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٢] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقارير الأمين العام
- (ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (د) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوغوما (بنن) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياحة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22 و Add.1

و Add.1/Corr.1)

(ب) تقارير الأمين العام (A/41/506 و Add.1-3 و A/41/638 و A/41/690)

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخامسة (A/41/779)

(د) مشاريع القرارات (A/41/L.24 الى A/41/L.31)

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تثن حكومة

بريتوريا حربا متعاضدة ضد شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة ، بل وضد المجتمع الدولي بأسره .

ليست الازمة في جنوب افريقيا أزمة مؤقتة ، فقد استمرت منذ ظهرت فكرة التمييز العنصري والفصل العنصري . وأصبحت تلك الازمة أكثر عمقا بمرور السنين ، وقد بلغت الآن مستوى لم يسبق له مثيل .

لقد فرقت حالة الطوارئ على مستوى البلد في حزيران/يونيه من هذه السنة . وحُولت قوات أمن جنوب افريقيا سلطات واسعة النطاق . ولما وجدت نفسها في مأمن من المحاكمة ومحكمة بالرقابة المحفية الصارمة ، قامت باعتقال تجمعات بأسرها من الكنائس وأرسلت بالجنود الى الجامعات والمدارس وهاجمت المدن ومكاتب النقابات العمالية والمراكز المدنية .

وخلال الأشهر القليلة الماضية احتجز ٢٠ ألف شخص دون محاكمة ، من بينهم أكثر من ٨ آلاف من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما . وتقدر الأفرقة التي ترصد حالة حقوق الانسان في جنوب افريقيا أن قوات الأمن قد احتجزت تقريبا كل زعماء التنظيمات المحلية والنقابات العمالية الـ ٨٠٠ المنتهية إلى الجبهة الديمقراطية المتحدة . وهذه الجبهة ذاتها ، وهي أبرز منظمة غير محظورة للمعارضة الديمقراطية في جنوب افريقيا ، أعلن مؤخرا أنها "منظمة متحيزة" ، وأصبح محظورا عليها بالتالي تلقي أي دعم مالي من الخارج .

وبهذه الطريقة يحاول نظام الفصل العنصري إسكات صوت العقل في جنوب افريقيا . إن آمالنا حتى في تحويل جنوب افريقيا ، من خلال المفاوضات ، إلى دولة ديمقراطية وغير عنصرية بدأت في التلاشي .

وفي هذا الصدد فإن النتائج التي أجمع عليها فريق الكمنوك للأشخاص البارزة ، وهي نتائج مفاجئة وتشير الانزعاج الشديد ، تكتسي أهمية قصوى . فاعضاء الفريق يمثلون خلفيات وطنية وسياسية متنوعة ، ويأخذون بنهج غير قائم على المواجهة ، ومع ذلك فإن جهودهم لم تسفر عن شيء . إن هذا الفريق ، في تقريره المعد بعناية ، لم يسمه إلا أن يخلص إلى أن حكومة جنوب افريقيا :

"في حقيقة الأمر ليست بعد على استعداد لأن تتفاوض بشأن إجراء تغيير جوهري ، ولا أن تقبل إقامة هياكل ديمقراطية حقيقية ، ولا أن تواجه احتمال إنتهاء سيطرة البيض وقوتهم في المستقبل القريب" .

ووفقا لهذا التقرير ، لا يمكن إحداث التغيير الجوهري المطلوب إلا إذا كانت حكومة جنوب افريقيا على استعداد للتعامل مع الزعماء الذين يختارهم الشعب بنفسه . ولا يمكن التوصل إلى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا دون إشراك المؤتمر الوطني الافريقي . وحكومتي تؤيد هذا الرأي .

وما فتئنا نناشد حكومة جنوب افريقيا لسنوات طوال ، ولا حياة لمن تنادي . بل إن نظام الفصل العنصري زاد إبتعادا عن تنفيذ التدابير الموصى بها لإجراء التغييرات

الضرورة . وليست لديه أية نية حقيقية في أن يتخلى عن سياسة الفصل العنصري التي يتمسك بها .

كما أن جنوب افريقيا قامت أيضا بتمعيد عدوانها على الدول المجاورة . وقد عمدت سلطاتها الى إنتهاك ما سمى بتفاهم لومكا واتفاق نكوماتي على نحو خطير وبصورة منتظمة . وللمرة الأولى تشن هجمات مباشرة على زامبيا وزمبابوي . وتحتل جنوب افريقيا حاليا أجزاء من أراضي أنغولا . وأصبحت موزامبيق مؤخرا هدفا لتهديدات وإتهامات مكشوفة من قبل بريتوريا . كما أن جنوب افريقيا تقوم بتجنيد مجموعات مسلحة ، وتدريبها وتمويلها ونقلها ، لشن هجمات ضد أنغولا وموزامبيق وغيرها من الدول المجاورة . وتلك المجموعات ترتكب أعمالا إرهابية ضد المدنيين ، وتحرق القرى وتنهب المنازل ومحال السلع الغذائية ، وتهاجم المستشفيات والمدارس ، وتهدد عمال المعونة الأجنبية وتختطفهم وتقتلهم .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، فإن عددا هائلا من الأشخاص قد يصل الى ربع المليون ، فقدوا أرواحهم نتيجة هذا العدوان ، وهناك أعداد أكبر اضطروا للهروب من بلادهم ، وشرد أكثر من مليون من ديارهم . ويقدر الخبراء الدوليون أن التكلفة الاجمالية التي تكبدتها الدول المجاورة من جراء عدوان جنوب افريقيا ، تصل الى ١٧ بليون دولار أمريكي . وهذا الرقم ، على سبيل المقارنة ، يعادل أكثر من ٤٠ في المائة من القيمة الاجمالية لصادراتها . وبالنسبة لبلد مثل موزامبيق فإن تكاليف عدوان جنوب افريقيا يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الاجمالي الوطني . حقا إنها أرقام مذهلة ، ولكنها لا تبين بالدرجة الكافية أبعاد معاناة الشعوب في الجنوب الافريقي .

والسويد تتعاطف تعاطفا عميقا مع دول المنطقة التي وقعت ضحية سياسة العدوان التي تتبعها جنوب افريقيا . إن جذور هذه السياسة تكمن في الفصل العنصري ؛ وسلطات جنوب افريقيا هي المسؤولة عن ذلك . إن الحكومة السويدية تشاطر تماما دول خط المواجهة قلقها الذي أعربت عنه مؤخرا في إعلان مابوتو المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/أكتوبر . ونحن نؤيد نداءها الذي وجهته الى المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وإزاء هذه الحالة السريعة التدهور في الجنوب الأفريقي فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو : ما الذي يتعين أن نفعله ؟ وما من شك في أن علينا إلزاماً أدبياً بتأييد الشعوب المعنية . وهناك أيضاً التزام واضح يوجبه ميشاق الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فإن العكس النهائي والحاسم لمسار الأحداث سيكون في صالح الجميع ولاسيما الدول التي تقيم علاقات مكشوفة مع جنوب أفريقيا . أما بديل ذلك فسيكون زيادة تعميد الحالة ، بما يجلب معاناة لا حصر لها على شعب جنوب أفريقيا برمته ، وكل شعوب الدول المجاورة . وإذا أردت كلمات فريقي الشخصيات البارزة التابع للكمونولث ، فإن "الجهود المتضافرة قد تتيح الفرصة الأخيرة لتفادي أسوأ حمام دم شهدناه منذ الحرب العالمية الثانية" .

وشمة حاجة مطلقة وملحة إلى التمدد لهذا الخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين بإتخاذ إجراءات ملموسة .

وينبغي إتخاذ الإجراء المتضافر الدولي التالي دون أي إبطاء :

لابد من الضغط على حكومة الأقلية في جنوب أفريقيا لإقناعها بالأهمية الحيوية للمشروع على الفور في إجراء حوار مع الزعماء الحقيقيين للمنظمات السياسية ، وبخاصة المؤتمر الوطني الأفريقي . ويتعين على حكومة بريتوريا أن تدخل هذا الحوار على أساس التزام واضح بإقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري في جنوب أفريقيا . كما لابد فسي الوقت ذاته أن يزيّد المجتمع الدولي من إتصالاته وتعاونيه مع هذه المنظمات . ولابد من فرض عزلة على نظام الفصل العنصري ، والتخلي عن أية سياسات أو إتصالات يعتبرها هذا النظام ويستعملها كمشجع له على الاستمرار في سياساته الحالية . ولابد أيضاً من الكد عن تقديم الدعم لاية مجموعات تستخدمها سلطات جنوب أفريقيا لإشاعة القلاقل في الدول المجاورة . ولابد من زيادة التأييد السياسي والمساعدة التقنية والاقتصادية لدول خط المواجهة ، وكذلك زيادة المساعدة الانسانية المقدمة إلى ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه ، بما فيهم حركتا التحرر الوطني : المؤتمر الوطني الأفريقي ، والمنظمة

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وأخيرا ، يجب تكثيف الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا باتخاذ تدابير فعالة ، اقتصادية وغير اقتصادية . وينبغي لمجلس الامن بمضة خاصة أن يعتمد جزاءات الزامية فعالة .

واسمحوا لي أن أتمرض في إيجاز للمجالين الأخيرين المذكورين أعلاه ، وأن أحيط الجمعية علما بما اتخذته السويد من إجراءات في هذا الصدد .

إننا نؤمن بأن تأييد دول خط المواجهة عامل حاسم في إحلال السلم في الجنوب الافريقي ، وفي القضاء على الفعل العنصري . ومن الأمور الملحة بمضة خاصة أن نساعد دول خط المواجهة حتى نقلل من ضعفها أمام جنوب افريقيا وتبعيتها الاقتصادية والادارية لها . فهذه الدول في حاجة الى مساعدة متزايدة لإعادة بناء إقتصادها وبنياتها الأساسية التي تأثرت بشكل جاد بالاجراءات الاقتصادية الانتقامية والمسدوان المسلح وتدابير زعزعة الاستقرار التي تتخذها جنوب افريقيا .

ومنذ اسبوعين خصمت الحكومة السويدية حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج خاص لتقديم المساعدة للجنوب الافريقي . والفرض هو مواجهة آثار سياسات جنوب افريقيا . وهذه الصفقة الخاصة هي علاوة على البرامج الجارية وتشمل المعونة المقدمة الى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي والى فرادى البلدان في ميادين النقل والطاقة والتجارة والصناعة . ومن بين المشاريع التي ندعمها مينائي دار السلام وبهيرا ، والسكك الحديدية بين زامبيا وتنزانيا وبين موزامبيق وزمبابوي ، وإقامة الطرق في بوتسوانا وزامبيا ، وتقديم معونة اغاثية الى انغولا وموزامبيق . كما تشمل أيضا التبرعات المقدمة الى مختلف برامج الأمم المتحدة ، ولاسيما للأنشطة التي تقوم بها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وستقدم السويد مساعدة اضافية الى المؤتمر الوطني الافريقي والى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وكذلك الى الأنشطة الاعلامية . وبهذه الصفقة الإضافية ستبلغ قيمة برامج المساعدة السويدية للجنوب الافريقي في السنة المالية الحالية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي .

وأود أن أؤكد على أن لدور الأمم المتحدة في معالجة الازمة في جنوب افريقيا أهمية كبيرة . وينبغي لمختلف أجهزة الأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي وللدول الاعضاء فيه وللمنظمات والافراد ضحايا سياسة الفصل العنصري . وفي ظل هذه الخلفية نعتقد ان هناك ما يبرر أيضا النظر في تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة للجنوب الافريقي .

ويحدو السويد الأمل الصادق في أن يتمكن المجتمع الدولي أيضا ولاسيما البلدان الصناعية من زيادة مساهماتها للتخفيف من الوضع الذي يعاني منه ضحايا سياسة جنوب افريقيا . هذا هو ما ندعو اليه بشدة .

لقد تزايد التأييد الدولي لفرض الجزاءات تزايدا كبيرا في الأشهر القليلة الماضية . وقد كان للمؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات ، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي ، دور هام في تحقيق هذه الغاية . وقد بدأ المؤتمر تحت الرئاسة الدينامية والقديرة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، اللواء

جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا . وكان من دواعي سرور السويد أنها شاركت بنشاط في ذلك المؤتمر الهام . ومنذ ذلك الحين اتخذ عدد من البلدان ومجموعات من البلدان تدابير هامة لا تقل عن التدابير التي اتخذتها البلدان التي تعتبر شركاء جنوب افريقيا التجاريين الرئيسيين ، وبالتالي لديها بالفعل الوسيلة لتمارس ضغطا اقتصاديا ومياسيا فعالا على حكومة جنوب افريقيا .

إلا أن الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا لم يكن كافيا حتى الآن . ولا بد من زيادته زيادة كبيرة . فهناك حاجة الى فرض جزاءات فعالة . ويجب أن يكون لها أثر حقيقي على التطورات في جنوب افريقيا . وستكون الجزاءات أكثر فعالية اذا نفذتها جميع الدول والتزمت بها التزاما صارما . ولذلك من الاهمية بمكان ان يتخذ مجلس الأمن قرارا بفرض جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وتوجد عدة أسباب واضحة تبرر تطبيق الفصل السابع من الميثاق . واسمحوا لي ان أذكر بعضها : ان الفعل العنصري يمثل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين ، وان جنوب افريقيا خرقت مرارا وتكرارا السلم واستخدمت القوات المسلحة ضد جيرانها ، وان جنوب افريقيا تنتهك الحقوق الأساسية المكرمة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأساسية الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة . ويوجد سبب أساسي هام آخر هو : ان جنوب افريقيا بدلا من وضع حد لاحتلالها لناميبيا ، رسخت أوضاعها هناك وعرقلت تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي اعتمدها مجلس الأمن منذ أكثر من ثماني سنوات .

ان عدم اتخاذ مجلس الأمن أي اجراء حتى الآن بموجب الفصل السابع أمر يدعو للأسف الشديد . ففي هذا الوضع المتفجر الذي تواجهه المنطقة بل والعالم أجمع ، يتمين على المجلس أن يرقى ، دون أي تأخير ، الى مستوى دوره الفريد بوصفه الجهاز الأساسي في الأمم المتحدة المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين . وهذا له أهمية أيضا لمصادقية الأمم المتحدة . وان الأعضاء الدائمين المعنيين أمامهم الآن فرصة تاريخية لاعادة تقييم مواقفهم والمساعدة في اعتماد جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . ويحدونا وطيد الأمل في أنهم سيفعلون ذلك .

وإذا تبين أن ذلك لا يمكن تحقيقه بسبب معارضة عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين ، يجب على مجلس الأمن ، على الرغم من ذلك ، ألا يبقى مكتوف اليدين . ففي هذه الحالة ينبغي لمجلس الأمن أن يحث الدول الأعضاء على اعتماد المزيد من التدابير الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا . وسيكون هذا العمل أيضا متابعة لقرار المجلس ٥٦٩ (١٩٨٥) وامتدادا له . وسيكون لاتخاذ قرار على هذا النحو من قبل المجلس أهمية كبيرة في الوضع الحالي . فهذا القرار سيعطي نظام الفصل العنصري إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي قد نفذ صبره وأنه سوف يمضي الى اتخاذ اجراء ملموس . كما أنه سيعيد روح المبادرة الى مجلس الأمن في هذه المسألة وبالتالي يعزز الأمم المتحدة ذاتها . وسوف يشجع الدول الأعضاء على توسيع نطاق التدابير التي اتخذتها ضد جنوب افريقيا وتقويتها ، وسيسهل عليها القيام بذلك . وستكون هذه التوصية بالنسبة لبلد مثل بلادي ، السويد ، فعالة للغاية .

وهكذا ستسهم توصية مجلس الأمن اسهاما فعالا في أن يعتمد على مستوى دولي أوسع التدابير التي اتخذت بالفعل على المستوى الوطني والتي دعي اليها في الاعلان الخاص بشأن الجنوب الافريقي الذي اعتمدته حركة عدم الانحياز في هاراري في أيلول/سبتمبر الماضي . ان الرأي العام في جميع أنحاء العالم يركز الآن انتباهه على الأمم المتحدة ومجلس أمنها . ويجب علينا الاندع هذه الفرصة تفوت .

وتؤيد السويد منذ عدة سنوات الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد قامت السويد ، بصورة انفرادية أو بالاشتراك مع البلدان الشمالية الأخرى ، باتخاذ عدد كبير من التدابير ضد جنوب افريقيا في ميادين الاستثمار والقروض وترويج التبادل التجاري وتوريد النفط والاتصالات الجوية والنقل البحري والتعاون العسكري والنووي علاوة على الاتصالات في ميادين الألعاب الرياضية والثقافة والعلم . وقامت الحكومة السويدية منذ العام الماضي بتعزيز هذه التدابير واعتمدت التدابير التالية : إدخال نظام للترخيص لكل أنواع التجارة مع جنوب افريقيا ؛ فرض حظر على واردات المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا ؛ فرض حظر على جميع التنازلات عن براءات الاختراع وحقوق التصنيع وتاجيرها الى شركات جنوب افريقيا وناميبيا ؛ فرض حظر على استيراد الكروغراندات ؛

من قانون يجيز للبلديات ومجالى المقاطعات ان تفرض مقاطعة على البضائع والخدمات التي يعود منشؤها الى جنوب افريقيا كعمل من أعمال التضامن ؛ زيادة مرامة عقوبات انتهاكات حظر توريد الاسلحة .

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ جرى توسيع نطاق برنامج العمل المشترك لبلدان الشمال ضد الفصل العنصري ليشمل تدابير جديدة . وقد اتفق وزراء خارجية دول الشمال في شهر آب/أغسطس من هذا العام على تكثيف عملهم ليتخذ مجلس الامن في اقرب وقت ممكن قرار بشأن الجزاءات الفعالة . ووافق الوزراء أيضا على النظر في أن تتخذ بلدان الشمال المزيد من التدابير وان تكشف خططها الطارئة لتنفيذ القرارات التي يحتمل صدورها عن مجلس الامن تنفيذا مبكرا .

إن رئيس وزراء السويد الراحل اولوف بالم ، في بيانه السياسي الرئيسي الأخير الذي أدلى به أمام مؤتمر هام في السويد معروف بوصفه برلمان الشعب ضد الفصل العنصري ، قال ما يلي :

"الهدف الرئيسي من جهودنا اليوم ، كما كان فيما مضى ، هو فرض الجزاءات الإلزامية . وأود أن أكرر ندائي الى أعضاء مجلس الأمن الذين لديهم إمكانيات خاصة للتأثير على جنوب افريقيا أن يتحملوا مسؤوليتهم ... فبتحملنا المسؤولية بصورة مشتركة يمكننا أن نسهم في القضاء على نظام الفصل العنصري . إن هذا النظام يتمكن من البقاء لمجرد أنه يلقى التأييد من الخارج . وإذا سحب التأييد وتحول الى مقاومة ، فإن الفصل العنصري لا يمكن أن يبقى . وإذا قرر العالم أن يقضي على الفصل العنصري ، فإن الفصل العنصري سيختفي" .

وقد آن الاوان لاتخاذ هذا القرار .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

السائدة في جنوب افريقيا الآن تغطي يوميا الصفحات الاولى في كبريات الصحف الدولية . وحكومة جنوب افريقيا ، بالرغم من القيود الشديدة التي فرضتها على وسائل الإعلام ، والتي رفضتها حتى محاكم جنوب افريقيا ، لا يمكن لها أن تحول دون تزايد الادراك العام في العالم أجمع للمحنة التي تلم بأغلبية مكانها . إن الظلم البغيض المتمثل في نظام الفصل العنصري يستمرخنا ويذلنا جميعا ، لأنه ينفي الفكرة الاساسية التي تشكل حجر الزاوية الذي يتعمين على جميع المجتمعات أن تستند اليه ، ألا وهو كرامة الانسان .

إن النظام الاجتماعي الذي يقوم على أساس تحدي القيم الاساسية وعلى قمع الاغلبية ، لا يمكنه ، بحكم طبيعته ، أن يديم ذاته إلا باستعمال القوة . وحكومة جنوب افريقيا قد لجأت مرة أخرى الى الوسائل اليائسة المتمثلة في إعلان حالة الطوارئ واحتجاز آلاف من معارضي الفصل العنصري . وفي مجابهة تعاظم الطلب على الاستئصال الجذري لكل المعاناة في جنوب افريقيا وفي المنطقة بأسرها ، ردت حكومة جنوب

افريقيا بأن زادت قمعها واعتمادها على العنف . وهي بذلك تواصل تقويض السبيل المؤدي الى اجراء حوار سياسي جدي مع منظمات السود الديمقراطية . وحكومة بلادي تؤيد النتيجة التي تبعث على الحزن والتي خلم اليها مؤخرا فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس بأن حكومة جنوب افريقيا لا تبدو على استعداد لعقد حوار حقيقي مع أكثر سكانها ، وأنه لابد من ممارسة الضغط الخارجي من أجل التوصل الى أية إمكانية للتغيير السلمي .

تؤكد النمسا باستمرار الرأي القائل بأن الحل الوحيد يكمن في الانتقال السلمي الى مجتمع ديمقراطي حر متعدد الاعراف في جنوب افريقيا . ولسوء الطالع هذا الحل يتضاءل احتمال تحقيقه ، ونقترب من اللحظة التي ستفقد فيها الحالة من زمام السيطرة .

وهذا التطور المخيف ترافقه زيادة عدوان جنوب افريقيا على البلدان الأخرى في المنطقة . وما من دولة مجاورة لم تقع ضحية لاعمال العدوان التي ارتكبتها جنوب افريقيا أثناء العام الماضي . بل يبدو من المنطقي أن الحكومة التي تستخدم العنف ضد شعبها لا تتورع عن استعمال القوة ضد الدول المجاورة المسالمة . ويشكل هذا نوعا من الاتساق بحيث أن البلد الذي يتحدى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وعشرات من قرارات الأمم المتحدة لا يتورع حتى عن قصف مخيم يقع تحت مقر مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وجميع هذه المواقف الناجمة عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا كانت ولا تزال تسبب آلافا من المآسي الشخصية وتعرض للخطر السلم والامن والتنمية في كامل منطقة الجنوب الافريقي .

في الوقت الذي يتضاءل فيه أملنا في إمكانية تجنب تصعيد سفك الدماء ، لا يزال نظام الفصل العنصري قائما ، وتصميم الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد جزاءات بوصفها الوسيلة الأخيرة من وسائل ممارسة الضغط من أجل التغيير السلمي يتعاضد في الوقت ذاته . وحتى البلدان التي عارضت فيما مضى مفهوم فرض الجزاءات على جنوب افريقيا بمختلف الأسباب ولم تحضر حتى المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، قد اعتمدت جزاءات الآن . وبالإضافة

الى الاثار الاقتصادية ، فإن هذا يعد بمثابة اشارة سياسية هامة الى حكومة جنوب افريقيا ، ويبين بجلاء أن المجتمع الدولي المتحد المصوف هو الذي يطالب باستئصال الفصل العنصري .

إن المتكلمين النمساويين قد أكدوا مرارا وتكرارا من هذا المنبر أن على المجتمع الدولي ألا يكتفي بإدانة الفصل العنصري . ونتيجة لذلك ، رحبت النمسا بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ، بعد أن التزمت طواعية طوال عدد من السنين بالحظر غير الانزامي المفروض على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، والذي اعتمدته مجلس الامن في عام ١٩٦٣ . وعلى مر السنين اتخذت النمسا مزيدا من التدابير لتشديد الحظر المفروض على توريد الاسلحة . وعلاوة على ذلك ، تتقيد بلادي بالحظر المفروض على امتيراد الاسلحة من جنوب افريقيا على النحو الذي أوصى به قرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) . وقد خطا مجلس الامن ، باتخاذ القرارات ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، خطوة هامة أخرى في الاتجاه الصحيح . وقد اعتمدت النمسا في العام الماضي مجموعة من التدابير الوطنية المحددة المستقلة وفقا لهذه القرارات . وفي الآونة الأخيرة قررت الحكومة النمساوية أن تتخذ تدابير اضافية ردا على استمرار تملب حكومة جنوب افريقيا .

ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يكشف جهوده الرامية الى التخفيف من حدة معاناة ضحايا الفصل العنصري والى تأييد المنظمات الديمقراطية السوداء ومساعدة دول خط المواجهة مساعدة متزايدة . ومتواصل النمسا المساهمة في برامج الامم المتحدة الخاصة بالجنوب الافريقي . وهناك أيضا عدد من المنظمات القيمة التي تركز أعمالها لتلك الاهداف النبيلة خارج نطاق منظومة الامم المتحدة . واسمحوا لي أن اکتفي بتسمية صندوق الدفاع والمعونة الدولي الذي يقع مقره في لندن والذي يدعمه بلدي ماليا . وفي عدة مناسبات تدخلت النمسا لصالح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وأخيرا وليس آخرا ، قررت حكومة بلادي أن تعطي الأولوية لدول خط المواجهة في تعاونها في مجال معونة التنمية الوطنية .

ولا يساورنا شك في أن كفاح الاكثريية المضطهدة في جنوب افريقيا سيؤدي ، في نهاية المطاف ، الى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض . والسؤالان الحقيقيان هما متى ، وفي ظل أية ظروف . والاجابات لا تتوقف على التطورات داخل جنوب افريقيا فحسب ، فهناك مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي أيضا . وما من أحد منا ، جميع الجنس البشري ، يمكن أن يتحمل ثمن الفشل في إنجاز هذه المهمة .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، نظام

الفعل العنصري قيل الكثير فيه وكتب الكثير عنه واتخذت قرارات عديدة بشأنه والحاجة الماسة الى ازالته واقتلعه من جذوره . انه نظام مدان عالميا لانه غير عادل ومفلس اخلاقيا ، ولقد اعتبره المجتمع الدولي باسره جريمة ضد الانسانية ووصمة عار في جبين الانسانية ، باستثناء من يدعم هذا النظام ويمد له يد العون والمساعدة والتعاون من دول معروفة للجميع . لقد قطعت غالبية الدول علاقاتها مع هذا النظام وايدت القضية العادلة والنضال المشروع للجماهير التي تتعرض للقمع في جنوب افريقيا .

لقد ازدادت أزمة جنوب افريقيا في هذا العام نتيجة لجوء النظام المؤسسي القائم على نظرية الفعل العنصري الى زيادة القمع والقتل والبطش والاعتقال والارهاب وفرض حالة الطوارئ مرتين الاولى في تموز/يوليه ١٩٨٥ والثانية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وهي لاتزال حتى الآن ، مما أدى الى ازدياد المقاومة واشتداد النضال من أجل التحرير ومن أجل اقتلاع جذور نظام الفعل العنصري مهما كان الشمن . وقد تسببت وحشية النظام العنصرية وعدوانه المتزايد في جنوب افريقيا وعلى الدول المجاورة في إثارة قلق المجتمع الدولي ومطالبته باتخاذ اجراءات فعالة ضد نظام الفعل العنصري ، وخاصة بعد أن اتضح أن هذا النظام ليس على استعداد للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للسكان جميعا بغية إنهاء نظام الفعل العنصري . ولقد أكد المجتمع الدولي قناعته بأن المسألة ليست مسألة اصلاح للنظام وإنما هي استئصال شافته .

لقد أوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري انه خلال الفترة الاولى التي فرضت فيها حالة الطوارئ قُتل ما يزيد على ٥٠٠ شخص خلال اعمال العنف التي قامت بها الشرطة كما احتجز أكثر من ٧ ٨٠٠ شخص بما في ذلك ما يربو على ٢ ٠٠٠ طفل دون السادسة عشرة من العمر واعتُدي على كثيرين منهم وعُذب آخرون أثناء الاستجواب ومُنحت قوات الامن سلطات مطلقة للتصرف وفق رغبتها دون أي مسؤولية جنائية أو مدنية .

أما في المرة الثانية فقد كانت أحد قسوة حيث شملت كافة المناطق وتم فرض سلسلة من القيود على الصحافة المحلية والاجنبية للحيلولة دون نقل نضال الشعب في جنوب افريقيا وممارسات نظام الفصل العنصرية الى العالم وفضح حقيقة ما يجري في

داخل جنوب افريقيا . وقد قُدِّرَ أن ما يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ معارض للفصل العنصري احتجزوا دون محاكمة من بينهم زعماء دينيون ونقابيون وصحافيون وقادة شباب وطلاب ونساء ومنظمات اجتماعية ، كما قتل حوالي ٢٥٠ شخصا نتيجة العنف الذي مارسته الدولة . ولجأ النظام الى منع الاحتفال بذكرى يوم سويتو وقطع خطوط الاتصال الهاتفي بالمدن التي يسكنها المضطهدون والمعارضون لنظام الفصل العنصري ، كما تم عزل المدن عن انظار العالم وجرت اعتقالات بالجملة دون أوامر قضائية واستمرت وتعاقدت أعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة . هذه الأساليب دلت على عجز النظام دون اللجوء الى الوسائل العسكرية واساليب الدولة البوليسية . وقد وصل القمع الى آوجه ، كما تم توزيع الجنود في المدارس التي أقيمت حولها أسوار من الاسلاك .

وبنفس الوقت ازدادت في هذه الفترة مقاومة الشعب الباسل ولجوؤه الى الكفاح المسلح وتعزيز حركة الاتصال بجميع مراكز المقاومة المختلفة في البلاد وتنمية القدرة على تقديم شتى أنواع المساعدة ، بما فيها العسكرية ، للعمليات الشعبية في مناطق المدن الصغيرة وفي أماكن العمل في أي مواجهة مع جيش وشرطة جنوب افريقيا العنصرية . إن هذه المقاومة هي ثورة ضد الظلم والاستعمار والاستغلال والامترقاق ، ثورة الحرية والمساواة والعدالة . أما من الناحية الاقتصادية فقد ازدادت حدة الازمة الاقتصادية ، وما ركود الصناعة وازدياد الديون الخارجية وحدة التضخم وانخفاض قيمة الراند وتراكم العجز في الميزانية وهروب رؤوس الاموال إلا مظاهر لاشتدادها .

مع الاسف لاتزال هناك بلدان تؤيد العنصرية المؤسسية بشتى الوسائل . ورغم النداءات المتكررة التي وجهتها الامم المتحدة من أجل العزل الكامل لنظام الفصل العنصري ، لاتزال تلك الدول تحتفظ بعلاقات سياسية ودبلوماسية وثقافية مع جنوب افريقيا ، وتقوم شركاتها عبر الوطنية باستثمارات مكثفة في اقتصاد جنوب افريقيا ، وتستغل بلا رحمة الموارد البشرية والطبيعية لذلك البلد وتجنبي من وراء ذلك ارباحا طائلة . وإن تعاون بعض الدول الغربية وامرائيل مع النظام العنصري قد مكن هذا النظام من بناء آلية عسكرية أمنية تضم قدرة نووية . وتواطؤ قوى الاستعمار

والامبريالية مع هذا النظام المنصري يماثل تواطؤها في منطقتنا العربية مع النظام الصهيوني الذي تجسده اسرائيل . فكما في الجنوب الافريقي كذلك في المنطقة العربية تقف قوى الاستعمار والامبريالية الى جانب قوى العدوان ، فهي مع نظام الفصل المنصرية ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وهي مع اسرائيل ضد الامة العربية .

إن التعاون بين النظامين المنصريين في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحووية كافة قد ورد بالتفصيل في التقرير الخايم المعنون "التطورات الاخيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" الوارد في الوثيقة A/41/22/Add.1 المؤرخة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ وهي تثبت ان سجل اسرائيل ليس حافلا فقط بسلب الحقوق العربية عن طريق إقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني ، الذي لا يختلف في شيء عن جنوب افريقيا ، بل هو أيضا حافل بمعلومات عن تزايد التعاون في كل الميادين ما بين نظامي بريتوريا وتل أبيب وكلاهما يقوم عقيدة وممارسة على اضطهاد وتشريد وقمع وقتل وسلب المواطنين الأصليين وإحلال الاغراب محلهم .

لقد تضمنت الفقرة ٢٠٩ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري ان استمرار بعض البلدان الغربية واسرائيل وبعض الشركات عبر الوطنية في التعاون مع النظام العنصري يشجع ذلك النظام على الاستمرار في سياسته ويشكل عقبة أمام جهود الشعب المقهور وأمام المجتمع الدولي للقضاء على الفعل العنصري ومن أجل استقلال ناميبيا واعادة السلم والامن في الجنوب الافريقي .

كما شجبت الفقرة الفرعية ب من الفقرة ٢١٥ من التقرير التعاون العسكري والنووي بين النظامين . وهنا لابد أن أشير الى أن ما سمعناه من ممثل اسرائيل صباح اليوم يؤكد على وجود التعاون بينه وبين جنوب افريقيا ، فقد أشار الى أن حجم التعامل هو بحدود مائة مليون دولار . وعلى الرغم من أن هذه الأرقام ليست صحيحة فانها قريبة في الطريق لأن دراسة أجرتها جامعة تل أبيب ونشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ذكرت ان اسرائيل تزاوّل تجارة نشطة للأسلحة مع جنوب افريقيا وتقدر مبيعات اسرائيل من الأسلحة بحوالي ٣٠٠ مليون دولار سنوياً . هذه فقط مبيعات للأسلحة ولا تعكس الواقع الحقيقي لكل التجارة وخاصة تجارة الأسلحة والماس والمواد النووية لأن التعامل في هذه السلع بين النظامين يبقى في إطار السرية الكاملة . أما من الناحية التجارية فإن حجم استثمارات جنوب افريقيا في اسرائيل بلغ ٢٥ في المائة من مجموع استثمارات الخارجية كما أشارت لذلك صحيفة "الوموند دبلوماسيك" في عدد أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وان اسرائيل كما يوضح تقرير اللجنة الخاصة زادت وارداتها من جنوب افريقيا بنسبة ٥٢ في المائة من حيث قيمتها بالبراند كما زادت صادراتها الى جنوب افريقيا بنسبة ١٥ في المائة . ووفقاً للأرقام الاسرائيلية بلغ حجم التبادل عام ١٩٨٤ ، ٢٧٥ مليون دولار . أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغ ٢٤٩ مليون دولار ، وهذا لا يشمل كما ذكرنا الذهب والماس والأسلحة . وذكرت محطة ان. بي. سي. الأمريكية منذ أسابيع في برنامج عن صناعة الماس في اسرائيل ان اسرائيل تصنع ٢٥ في المائة من الماس عالمياً ومعروف ان اسرائيل ليست لديها مناجم للماس ؟ فتساءل المعلق عن المصدر .

لقد أجمع الرأي العام العالمي على وجود توافق دولي كبير بشأن الحاجة إلى فرض جزاءات اقتصادية وغير اقتصادية على جنوب افريقيا لاجبار نظام بريتوريا على تصفية الفصل العنصري ، ولقد أتت نتائج المؤتمر الدولي المعني بفرض العقوبات على جنوب افريقيا الذي انعقد في باريس من هذا العام وشاركت بلادي فيه مؤيدة لهذا الرأي . وقد خلص المؤتمر إلى أهمية قيام مجلس الأمن بصورة عاجلة بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وقد أصبح واضحاً للجميع ان نظام بريتوريا ليست لديه نية التفاوض مع أحد عدايائه وبالشروط التي يختارها ولقد اخفقت مبادرتا الكمنولث والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، كما ان ميامة الارتباط البناء التي تتبناها الولايات المتحدة أدت إلى تطلب نظام بوتا وتصميمه العنيد على التماهي في تشيبت أركان الفصل العنصري وفي تصعيد أعماله العدوانية ضد الدول المجاورة وتقويض استقرارها وادامة احتلاله لناميبيا .

ان الجزاءات الالزامية هي الحل الوحيد الذي تفهمه بريتوريا ، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء حاسماً وفورياً من أجل تحقيق تلك الغاية ، وإلى أن يتم ذلك فليس أمام الشعوب التي لا تنصفها الأمم المتحدة بالعمل الجدي إلا أن تواصل نضالها لاستعادة حقوقها المقتصة وليس أمام الشعوب التي احتلت أراضيها بالقوة إلا أن تواصل نضالها لتحرير أراضيها ، فهذا حقها المشروع بموجب الميثاق .

ان قوى العنصرية والصهيونية التي تعتدي على حقوق الشعوب تمارس بعدوانيتها هذا أبشع أشكال الارهاب ، انه ارهاب شعوب بكاملها ومع ذلك تبلغ بها الوقاحة حد الماق تهمة الارهاب بالمناظرين الشرفاء الذين يدافعون عن حريتهم وحقوقهم وأراضيهم وتتابع في سبيل ذلك أسلوب تزوير الحقائق وتظليل الرأي العام ، محاولة بذلك قتل روح المقاومة لدى كل من احتلت أراضيهم دول الاستعمار والعنصرية .

وختاماً ، فإننا نؤكد مرة أخرى على تضامن الجمهورية العربية السورية الكامل مع النضال الافريقي بجميع الوسائل ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . واننا لعل

ثقة بأن شعب جنوب افريقيا ، بفضل نضاله بقيادة حركات التحرير الوطنية المتجسدة في المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا ، وسوابو ، سيحزر النصر عما قريب . فنضاله المسلح مشروع وأهدافه نبيلة ، وليس في العالم من يستطيع تشويه هذا النضال المقدس ، وما الارهابيون إلا أولئك الذين يقاومون تطلعات الشعوب في الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة .

السيد هيلياثيف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يحتفل الشعب السوفياتي المتعدد الجنسيات والانسانية التقدمية جمعا في نهاية هذا الاسبوع بالذكرى السنوية التاسعة والستين لخورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة التي بدأت عصرا جديدا في تاريخ البشرية الا وهو عصر تجديد الاشتراكية في العالم وانهيار نظام القمع الاستعماري واستعباد الشعوب .

ومنذ ذلك الحين إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهو دولة العمال والفلاحين والمثقفين العاملين ولدت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩١٧ ، يناصر السلم والتعاون على نحو ثابت ويمثل حليفا آمينا للشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والحرية والاستقلال الوطني .

ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها أن شعوب الاتحاد السوفياتي قد أسهمت منذ أربعين عاما مساهمة حاسمة في انتصار كل القوى المحبة للسلم على الفاشية والسيطرة العسكرية . وكان ذلك الانتصار حافزا أساسيا أدى إلى خلق زخم لم يسبق له مثيل في كفاح التحرير الوطني للشعوب المستعمرة والخاضعة ضد الهيمنة الأجنبية في كل مظاهرها .

(السيد بيلياثيف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعتمد عام ١٩٦٠ بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي وغيره من دول المجموعة الاشتراكية كان دفعة معنوية وسياسية قوية عجلت بعملية تصفية النظام الاستعماري . وقد أدى تنفيذه العملي ، كما هو معروف ، الى تغييرات جوهرية في الخريطة السياسية للعالم . وفي الوقت نفسه ، وفي ضوء النتائج المشهودة المحرزة في الكفاح من أجل إلغاء الاسترقاق الاستعماري ، يزداد مخط المجتمع الدولي وانزعاجه ازاء استمرار وجود أكبر معقل للاستعمار والعنصرية بأشجع مظاهرها أي الفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

فنظام بريتوريا الاستعماري العنصري الاثم يواصل انتهاكاته لحقوق الإنسان الأساسية في حملة مسمورة ووحشية على الأغلبية الساحقة من السكان الافريقيين الاصليين في جنوب افريقيا وعلى شعب ناميبيا الذي يزرع تحت الاحتلال غير الشرعي لذلك النظام العنصري ، لا لسبب إلا لأن هؤلاء الرجال والنساء ينتمون الى عرق مختلف . أما الهدف من سياسة جنوب افريقيا الاجرامية المتمثلة في اقامة البانتوشتات واعادة توطيد الافريقيين بالاكراه وتقييد تحركاتهم فهو ادامة نظام الفصل العنصري وتحويل الافريقيين الى اجنب لا حقوق لهم في بلدهم . وأية تحركات مشروعة وطبيعية يقوم بها الافريقيون لحماية كرامتهم تقابل من جانب عنصريي بريتوريا بتصفيد أعمال العنف الوحشية والاجراءات الانتقامية واقامة المذابح لشعب أعزل وتعذيب الوطنيين واعدادهم وخطر وحل المنظمات الجماهيرية الممثلة للسكان الاصليين المسالمين . كما أن الأشخاص المقبوض عليهم بناء على تلفيق تهمة الخيانة العظمى لهم يختفون بلا أي أثر أو يلقون حتفهم على يد فرق الاعداد دون أية شواهد على محاكمتهم . ويُلقا الى العنف والوحشية ضد الاطفال والفتيان المغار . والواقع أن الأغلبية الساحقة من السكان غير البيض الذي يعارضون في جنوب افريقيا وناميبيا سياسات وممارسات الفصل العنصري الاجرامية يتعرضون لحرب مافرة ودموية .

ويستغل العنصريون وحمايتهم فيما وراء البحار الوضع الناجم عن حرمان السكان المحليين في جنوب افريقيا وناميبيا من حرياتهم المدنية والسياسية في اخضاع هذين

الشعبين المجريين من حقوقهما الاجتماعية والاقتصادية ليشع ألوان الاستغلال الاقتصادي . ذلك أن الآلية الاجتماعية السياسية في جنوب أفريقيا تكفل برمتها استئثار الأقلية البيضاء الحاكمة بوضع متميز بينما يعيش الملايين من الأفريقيين في بؤس وفاقه بلا أية حقوق .

وقد طرأت مؤخرا في جنوب أفريقيا تطورات تحمل الدليل الحي على الإزمة المحدقة بسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تنتهجها الأقلية العنصرية . إذ يبدو بوضوح أن كفاح السكان الأفريقيين المحليين في سبيل الحرية والكرامة الانسانية دخل مرحلة جديدة نوعيا . مرحلة الاحتجاجات الجماعية التي يعبر عنها عشرات الآلاف يمثلون شتى قطاعات المجتمع ، ولم يعد الأمر يقتصر على التعبير الفردي عن الاستنكار والغضب . وثبت ، كما كان متوقعا ، أن التغييرات السطحية الممكنة في النظام التشريعي للفصل العنصري التي يهمل لها عنصريو جنوب أفريقيا وحمايتهم هي مجرد حيلة سياسية أخرى يقصد منها الإيهام بإمكانية حدوث تغييرات ايجابية والتحول عن الفصل العنصري ملميا . ومن ثم فإن السكان الأفريقيين المحليين محقون تماما في رفضهم إياها .

وإزاء تعاضد المقاومة في مواجهة نظام الفصل العنصري داخل جنوب أفريقيا واحتدام الكفاح في سبيل الحرية الذي يخوفه شعب ناميبيا ، يلجأ حكام بريتوريا بشكل متزايد - وعلى سبيل التخلل من المواقف الحرجة - إلى أعمال العدوان الفادحة والأعمال الهدامة وإلى زعزعة الاستقرار ، والأرهاب حيال البلدان الأفريقية المجاورة ، وعمليات القتل الوحشية للاجئين مما أسفر عن عدد لا حصر له من الضحايا فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة . وتشمل تلك الممارسة ، بوجه خاص ، أعمال القرصنة ضد السفن والطائرات والأفراد المدنيين التابعة للدول الأجنبية .

ونخلص من كل ما تقدم بمزيد من الإثبات للحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن النظام العنصري المؤسسي يشكل تهديدا مستمرا وخطيرا لحلم وأمن الأمم وأنه لا يمكن إصلاحه أو تحويله إلى نظام يتماشى مع القواعد الأساسية للعدل والحرية والكرامة

(السيد بيلباشيف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الانسانية كما يزعم بعض الحلفاء الازليين لعنصري جنوب افريقيا ودعاة تحديث سياسة الارتباط البقاء . ومن ثم ينبغي القضاء عليه تماما وفورا . ولطالما ادينت سياسة الفصل العنصري في العديد من قرارات الامم المتحدة باعتبارها ظاهرة مناوئة للشعبو وجريمة في حق الانسانية وقد اتخذ مجلس الامن مؤخرًا مجموعات من القرارات تتصل بتردي الحالة بشكل حاد في الجنوب الافريقي وكلها تدبّر ادانة قاطعة سياسة واعمال نظام الفصل العنصري وما يرتكبه العنصريون من اغتصابات واعتقالات جماعية وتطالب بالافراج عن جميع السجناء السياسيين وتؤكد انه لن يتسنى التوصل الى حل منصف ودائم لمشكلة جنوب افريقيا إلا باستئصال شاة الفصل العنصري واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في ذلك البلد . وإنشاء ذلك المجتمع هو الهدف الرئيسي لكفاح القوى الوطنية في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، طليعة تلك القوى المعترف بها .

بيد أن العنصريين في بريتوريا لا يبدون أي ميل للاستماع الى صوت الامم المتحدة ونداءات المحافل الدولية الاخرى والرأي العام العالمي . بل يعتمدون على النقيض ، الى تعميد القمع داخل البلاد ويكشفون أعمال المدوان على الدول المستقلة المجاورة مما يدل على ضعف النظام وذعره من نهايته المحتومة وليس على قوته . ومن المعروف إنه لولا الدعم المباشر وغير المباشر من جانب الدوائر الامريالية والرجعية لما استطاع عنصريو جنوب افريقيا التصرف بمثل هذا الطغف . والواقع أن استمرار وجود بؤرة للاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي يلبي المصالح بعيدة المدى للبلدان الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها المقربون في منظمة حلف شمال الاطلسي الذين يعتبرون جنوب افريقيا معقلا وقاعدة لمعركتهم ضد افريقيا المحتلة ورأي جبر استراتيجيا في تلك المنطقة من العالم . وتحقيقا لتلك الغاية تستخدم وسائل شتى ، من بينها الشركات عبر الوطنية ، لصون بل وتعزيز علاقتهم مع نظام الفصل العنصري . أما الأمر شديد الخطورة فهو استمرار وتوسيع نطاق تعاونهم مع عنصريي جنوب افريقيا من أجل تزويد بريتوريا بالقدره النووية وتطويرها .

والتدابير الجزئية التي أعلن مؤخرا في الغرب عن اتخاذها لحماية لمصالحه في جنوب افريقيا وللتأثير فيما يبدو على سياسة النظام المنصري ما هي إلا مناورة أخرى لحماية نظام الفصل المنصري من تدابير أقوى وأكثر فعالية تتخذ هذه ولتقويض أساس العزلة الدولية المفروضة حاليا على المنصريين واخماد موجة الاحتجاج المتعاظمة في البلدان الغربية على استمرار التعاون مع بريتوريا .

ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها أن الجزاءات التي أعلن عنها لم يكن لها أي أثر يذكر على تعاونهم مع جنوب افريقيا . إن تلاقي مصالح الامبرياليين والعنصريين وتعاونهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والنووية لا يزال السبب الرئيسي في فشل المنظمات الدولية في اتخاذ اجراء فعال ضد نظام الفصل العنصري . وقد تأكدت هذه الحقيقة ثانية في الوثائق الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية والمؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وجميعها انعقدت خلال هذا العام . ومما لا شك فيه ، أن جهود الدول الغربية لتعزيز النظام العنصري في جنوب افريقيا وتزويده بالدعم من كل الجهات جزء من المخططات الاستعمارية البعيدة المدى لاستعادة المراكز التي فقدتها في افريقيا وحرمان الشعوب الافريقية من النجاح في كفاحها من أجل التحرر الوطني وتكبيلا بقيود جديدة واخضاعها للاستعمار الجديد .

إن كل هذه النقاط تؤكد الحاجة الملحة لأن تتخذ الأمم المتحدة إجراء جديداً أكثر فعالية وأكثر كفاءة لتضمن التطبيق العملي لقراراتها التي تستهدف الى ازالة هذه البؤرة الخطيرة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، التي حكمت على الملايين من السكان المحليين في تلك المنطقة أن يصبحوا عبيدا في بلدانهم . لم يعد المجتمع العالمي يتقبل وجود نظام الفصل العنصري . إن البشرية تتهم نظام جنوب افريقيا بثلاث جرائم رئيسية : ممارسة نظام الفصل العنصري الحقيق ، والاحتلال الاستعماري لناميبيا ، واستمرار العدوان ضد الدول المستقلة المجاورة . إن كل جريمة من تلك الجرائم تكفي لأن تتخذ الأمم المتحدة أقصى الاجراءات ضد نظام الفصل العنصري المجرم .

إن وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تأييدا تاما الادانة القاطعة للتعاون الشامل المستمر مع هذا النظام من جانب الدول الغربية ، متحايلا على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة ومنتهكة لها . ويؤيد وفد بلدي أيضا

(السيد بيلياثيف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

تأييدا تاما المطالب المتزايدة أكثر من أي وقت مضى لتطبيق جزاءات إلزامية شاملة على الفور ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتقيد جميع الدول بها تقيدا تاما .

وينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن هذا الموضوع يكون له إسهام خاص في زيادة العزلة الدولية المفروضة على نظام جنوب افريقيا العنصري . وبناء عليه ، فإن وفد بلدي يشارك في تقديم مشاريع القرارات بشأن الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير (A/41/L.24) ، وفرض جزاءات شاملة على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا (A/41/L.25) ، والعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/41/L.26) ، حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/41/L.28) ، والحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا (A/41/L.29) .

ويشارك وفد بلدي وجهة النظر التي مؤداها أنه ينبغي للجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تعبئة جهود المجتمع العالمي لتعرية الطبيعة غير الانسانية لسياسة نظام الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا ، والتنديد بقوة بالجرائم التي ارتكبتها العنصريون في بريتوريا ، وبجميع الذين يطيلون بقاءه من خلال التعاون المباشر وغير المباشر . وينبغي للجنة الخاصة أيضا أن تبحث عن تدابير أكثر فعالية لتضمن امتثال ذلك الشر . وإن وفد بيلوروسيا يؤيد الأنشطة التي تقوم بها تلك اللجنة في هذه المجالات .

واستنادا الى "المبادئ الأساسية لنظام الأمن الدولي الشامل" التي صيغت في المؤتمر السابع والمشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، وتمشيا مع الأحكام الهامة ، بما في ذلك تلك الأحكام المتعلقة :

"باستئصال إبادة الاجناس والفصل العنصري والدعوة الى الغاشية أو غيرها من أشكال قصر الامتيازات على أساس العرق أو القومية أو الدين ، وكذلك التمييز ضد الشعوب على ذلك الأساس" .

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد اتخاذ الأمم المتحدة إجراء أكثر شدة وفعالية لضمان استثمار الاستعمار والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا استثمارا تاما وكليا .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في غياب السيد شودري ، أود يا سيدي أن أقول بصدق ذي بصدق إنني اعتبر نفسي مخطوفا لمخاطبة هذه الجمعية تحت رئاسته الحكيمة . فبنغلاديش وكندا ترتبطان بعلاقة منتجة متبادلة منذ مدة طويلة . فعضويتنا في الكومنولث ، وهي منظمة متعددة الاجناس ركزت تركيزا شديدا على المسائل التي نتناولها اليوم ، تشجعني بشكل خاص وأنا أتكلم أمام هذا الجمهور الكبير .

إن كندا ، شأنها شأن البلدان الاخرى التي تكلم ممثلوها اليوم ، مفتاة جدا من سياسة الفصل العنصري وممارساتها . وإن الكنديين ملتزمون التزاما شديدا باستئصاله . كما أننا ملتزمون أيضا بإحداث تغيير سلمي في جنوب إفريقيا .

قد يتساءل البعض ، ما الذي يجعل من جنوب إفريقيا ونظامها العنصري هدفا للاهتمام الكندي . ويقولون في المحطة ، فإن العنصرية والاجحاف موجودان في مجتمعات اخرى . ولنا حاجة لاحد من طرف بريتوريا ليخبرنا ذلك . فمناقشات الأمم المتحدة بشأن عقد الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية ووضع عهدي الأمم المتحدة البارزين واتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الانسان لا تزال ماثلة في أذهاننا . وإننا نتذكر أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تمر الآن بعقدتها الثالث .

ومن الواضح ، أنه ما زال على البشرية أن تقطع شوطا طويلا في سعيها لوضع نهاية لمحنة العنصرية والتمييز العنصري الواسعة الانتشار . إن الكنديين يحملون هذه المهمة محمل الجد . وإننا نعتقد أنه يتعين علينا أن نهجم هذا الضعف الانساني في كافة الاوساط . ولكن يتعين أن يكون التركيز الرئيسي لاهتمامنا المتضافر مكرسا لانهاء النظام السياسي والاجتماعي الوحيد الذي تقوم عقيدته ويرتكز هيكله على مبدأ التفاضل العرقي . ونود أن نتصرف بطرق يستفيد منها ضحاياها .

إن سيطرة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ما زالت قائمة بغفل مذاهب التفوق العنصري وبغفل نظم مصممة لكي تعكس وتمعزز التفاوت العنصري . ولا وجود لهذه السيطرة عن طريق العنصرية إلا في ذلك البلد . وإنني أذكر كلمات الأمين العام في تقريره السنوي لهذه السنة حيث قال :

"... إننا ما زلنا في الوقت الحاضر نواجه حقيقة التمييز على حقوق الإنسان ببشاعة وعلى نطاق واسع ، وهي حقيقة تلقي ظلا من العار على حقبتنا هذه . ولا يوجد شكل من أشكال التمييز أبغض وأشر من الفصل العنصري .

"فالفصل العنصري هو في واقع الأمر أكثر بكثير من مجرد مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان. فهو مشكلة ذات جذور سياسية واقتصادية عنيدة ، ومشكلة تمرر للخطر استقرار وأمن منطقة بأسرها . والقضاء على الفصل العنصري نهائيا هو وحده الكفيل بإعادة السلم إلى جنوب افريقيا وإلى الجنوب الافريقي ككل " .

(A/41/1 ، ص ١٥)

إن الفصل العنصري إهانة مباشرة تلحق بأناس محترمين في كل أنحاء العالم : بغير البيض الذين يصورون وكأنهم ينحدرون من رب أقل شأنا ، وبالبيض الذين يرفضون العنصرية التي تورطهم خطأ بأنهم يؤيدونها خاطئة .

وقد ظل الكنديون لعدة سنوات يسمعون ويمتدحون من يرددون موت العقل في جنوب افريقيا : لوتولي ، وسزمان ، وناودي ، وبوساك ، وماندبلا ، وتوتو . ولكن لا ينبغي لأي منا أن يقع ضحية أية أوهام . إن التعقيم الإخباري في جنوب افريقيا يمكن أن يحملنا على الظن بأن الأحوال أصبحت أفضل ، ولكن ليس الحال هكذا . فنحن لا نزال إلى حد كبير في سباق مع الزمن إذا لم تسكت أصوات من ذكرتهم نتيجة للإضطهاد أو العنف . ونقدم شكرنا بأثر رجعي إلى زعيم مثل كنياتا على اعتداله . وإذا شئنا أن نستفيد من مرور الزمن ، ألا يمكننا أن نرى ، بالرجوع إلى الماضي ، أن طريق الاعتدال والتسامح ممكن في افريقيا ، حتى بعد الاضطراب والشقاق الذي شهدته السنوات الأخيرة . ومنذ أن تكلمنا عن هذه القضية من هذا المنبر في العام الماضي ، لم تكن كندا هي وحدها التي

اتخذت إجراءات للمساعدة على ضمان الكسب في هذا السباق . فقد شاركنا كثيرون من الحكومات والمؤسسات والكنائس والافراد والمشتغلين بالصناعة ، فعملنا على تحقيق هذا الهدف وكان مقصدنا النهائي هو إنهاء الفصل العنصري . ونحن نأمل وبكل نملي من أجل أن لا تظل حكومة جنوب افريقيا غير مبالية بدعوتنا أو تتم آذانها عن تطلعات الاغلبية من شعبها .

إن التدابير التي اتخذتها كندا ضد جنوب افريقيا قد وردت بصورة كافية في وراثق الجمعية العامة مثل A/41/506 المؤرخة في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وهي معروفة للحاضرين هنا . ولكن التدابير المفروضة على جنوب افريقيا ما هي إلا جزء من الهجوم الاستراتيجي على الفصل العنصري . ويساهم الكنديون على نطاق واسع للغاية في المنظمات غير الحكومية التي تعمل في جنوب افريقيا . وهذه المنظمات غير الحكومية التي تمثل بشكل متزايد أعدادا كبيرة من الكنديين قد قدمت مساعداتها في الموقع وقامت بتوعية الكنديين عما يحدث من تطورات في جنوب افريقيا . وإن اهتمامي الشخصي الذي دام طوال حياتي بـافريقيا زاد تدعيما من خلال سنوات خمس قضيتها في نيجيريا مديرا لفيلق السلم الكندي واسقفا لجامعة نيجيريا . وقد وجدت أن الافارقة حتى في الستينات كانوا موحدي الرأي فيما يتعلق بأفة الفصل العنصري .

إن مشاركتي ليست إلا مثلا واحدا لتقدير الكنديين للتطلعات التي تجيش في صدور الافريقيين . وتقدر الحكومة الكندية تقديرا كبيرا حوارها مع المنظمات غير الحكومية . فمثل هذه المنظمات وكذلك كنائسنا ساعدت النقابات العمالية في جنوب افريقيا ، كما ساعدت على تعليم السود وساعدت اللاجئين في الخارج ، وتعمل في الوقت نفسه على رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي كان يمكن أن تظل خافية على الآخرين .

وتقدم المساعدة بطرق أخرى إلى الذين يعانون في ظل الفصل العنصري . فنحن نقدم منحاً للصندوق الاستثماري لجنوب افريقيا ولبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي . وقدمنا المساعدة ، طوال السنوات العشر الماضية في بعض الحالات ، إلى منظمات غير حكومية دعما لجهودها لإعانة الافارقة السود . وفي العام

الماضي تم تقديم مليونين من الدولارات إلى المنظمات غير الحكومية لدعم برامج المساعدة التي تقدمها للسود في جنوب افريقيا ، بالإضافة إلى مليون دولار تم التمسك بها للمساعدة الإنسانية المقدمة لاسر المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . وقد أعلنت حكومتنا في حزيران/يونيه من هذا العام عن زيادة في مساهمتنا للمساعدة التعليمية لجنوب افريقيا من ٥ ملايين إلى ٧ ملايين دولار . كما لم نتجاهل احتياجات جيران جنوب افريقيا سواء في جهودهم لتخفيف اعتمادهم على جنوب افريقيا أو لمواصلتهم التنمية الاقتصادية في وجه المعوقات المفروضة عليهم من جانب جنوب افريقيا . هذه الإجراءات الإيجابية والمتكاملة تضيف وزنا جديدا إلى محاربتنا الفصل العنصري . إن معارضتنا للفصل العنصري يجب ، في رأينا ، أن تواكبها إجراءات رامية إلى تعزيز السلم والرخاء في جنوب افريقيا فيما بعد مرحلة الفصل العنصري .

وليس للمساعدة الكندية لآبناء جنوب افريقيا إلا هدف واحد هو مساعدة ضحايا الفصل العنصري ، وتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل بحدوث التفجير السياسي الذي طال انتظاره .

وإذا ما تأملنا هذا الهدف ، فنحن نتذكر أعمال امتهان الكرامة والظلم المرتبطة بالفصل العنصري وكيف أنها أخذ ما تكون وطأة على المرأة . علينا أن لا نتجاهل هذه الحقيقة وقد شاركت ، كرئيس للوفد الكندي ، في مؤتمر المرأة المنعقد في نيروبي والذي تضمنت استراتيجياته التطلعية لتقدم المرأة وصف النساء والاطفال بأنهم الفئة الأكثر اضطهادا من خلال :

"... الممارسات غير الإنسانية المباشرة مثل المذابح والاعتقال وطرد السكان بصورة جماعية والفصل عن الاسر واستنزاف الاحتياطيات حيث يقاسون بصورة فادحة من الفقر وسوء المحبة والامية" .

ومما يدعو للارتياح أن نلاحظ أن المجتمع الدولي بدأ يستجيب لمتطلبات هذه الأوضاع . ففي أوائل هذا العام اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على مشورة اللجنة المعنية بمركز المرأة ، بأثر الفصل العنصري على النساء وبدور النساء في

استئماله . واعتمد المجلس أربعة قرارات تسجل الاحتياجات الخاصة للمرأة . ودعا إلى زيادة تدابير المساعدة للنساء في الجنوب الإفريقي . وعلينا أن نمضي إلى ما متقوليه لنا الحكومات القائمة في المنطقة حول هذا الموضوع . وأيا كان الأمر علينا أن نستجيب بصورة بناءة .

إن التدابير التي اتخذتها كندا ضد جنوب افريقيا لن تؤدي إلى تدمير البلاد ولا اقتصادها . ولا يقصد بها ذلك . إن رسالتنا ، التي تؤكدنا إجراءاتنا هي أن الصبر بدأ ينفد بالنسبة لبريتوريا من الناحية الدولية . ونحن نريد أن نعرب عن اقتناعنا بأنه لم يعد هناك متسع من الوقت أمام تلك الحكومة كي تتخذ تدابير ملموسة يمكن أن تنهي دورة العنف وتعيد جنوب افريقيا مرة أخرى إلى مجتمع الدول .

وفي الوقت نفسه لا بد أن يفهم بوضوح أننا ، وكذلك الذين يشاركوننا في اتخاذ إجراءات ضد الفصل العنصري ، نتحمل مسؤوليتنا الرسمية كأعضاء في المجتمع الدولي . وأضيف أنها مسؤوليات وردت في الميثاق الذي لم تكتف جنوب افريقيا بتوقيعه ولكنها ساعدت على صياغته . إن رؤيتنا للجزاءات التي فرضناها حتى الآن إنما تتركز على الناحية النفسية والتفجير وليست على العقاب أو التدمير . إن هذه التدابير ليست غاية في حد ذاتها . وإن المقصود بها ، قبل أن يفوت الأوان ، هو حمل بريتوريا على أن ترى الحقيقة وتزيل الفصل العنصري ، وتتفاوض على إقامة حكومة نيابية بحق . وسوف استعيد العبارات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة للكومنولث الذي اشتركت كندا فيه والذي تمثله في الجمعية صغيرة بربادوس السيدة نيتا بارو :

"... ليست الجزاءات هي التي ستدمر البلد بل استمرار الفصل العنصري

وعجز الحكومة عن إجراء إصلاحات سياسية أساسية " .

وأود أن أتلو عليكم التعليق البليغ الذي قاله السيد موني رامفال الأمين العام للكونغرس في تمديده لذلك التقرير :

"إن روح الانسان في جنوب افريقيا تستمرخ العالم أن ينجدها ويتضامن معها . وتعلن لكل من له آذان يسمع أن جنوب افريقيا لا تخشى من الحرية بل من انكار الحرية" .

ولن يفوتنا أن نلاحظ أن بعض الخطوات المحدودة قد اتخذت على طريق الإصلاح في جنوب افريقيا ، وأن نظام المحكمة العليا قد اتخذ في كثير من الأحيان موقفا شجاعا معارضا للحكومة في قضية العدالة الأساسية . ويناضل كثير من البيض أيضا ، معرضين أنفسهم لأخطار جسيمة ، في سبيل إقامة ديمقراطية يستظل بها الجميع . ولكن هل نستطيع أن نقول إن الاتجاهات الداخلية في جنوب افريقيا تنم عن وجود أي تحسن حقيقي أو أي تخفيف فعلي لوطأة القمع ؟ في الحقيقة لا . إن حالة الطوارئ ، وتعزيز صلاحيات الشرطة ، والتلاعب بالانباء ، أمور تظهر جميعها كإجراءات باطشة لا تكاد تتخفى خلف ستار واه من الشرعية المشوهة .

وإذا كان الرئيس بوتسا مستعدا لوصف الفعل العنصري بأنه نظام عفا عليه الزمن ، فلماذا تصر حكومته على انتهاج سياسة الاوطان ، التي تعد إحدى اللبنيات الأساسية لمجتمع الفصل العنصري البغيض ؟ لماذا حقا ؟ فلتسألوا الذين يعيشون في مستوطنة أو كاسي . لقد سحب مؤخرا الاعلان الخاص باعتبارها "وطنا" ، على حد التعبير الغريب الذي يستخدمه نظام الفصل العنصري . فلتسألوا أهلها . لقد نقلوا بسبب عنصرهم إلى منطقة لتلابيل . وحددت اقامتهم الآن في مكان لم يختاروه . وحكم عليهم بأن يعيشوا حياة قائمة على العزل العنصري أبعاد هذا ، كما تفيد الانباء ، صورة مصفرة من التكتيكات التي تلجأ إليها حكومة مصرّة على تقسيم السكان السود وتشكيل ظروف حياتهم ؟ أرجو الله أن يكون الامر على خلاف ذلك .

بيد أن شمة حدثا آخرًا يمدني ، بوصفي من رجال الكنيسة ، بهتجيج يفوق ما تمدني به تصريحات الرئيس بوتسا أو حكومته . ذلك أن الكنيسة البروتستانتية

الهولندية البيضاء في جنوب افريقيا التي تحدوها فيما يبدو رغبة حذرة في التحسّر ، قد رفضت مؤخرا الحجج اللاهوتية المؤيدة للتفرقة العنصرية المفروضة بالقوة . غير أن تلك الهيئة ، التي كانت قد وضعت فيما سبق التبرير الديني للفصل العنصري ، لم تتخل عن المبادئ الأخرى للتفرقة العنصرية . ولا تزال متمسكة بمفهومها الخاص بوجود كيان مستقل لكل مجموعة من المجموعات العرقية المختلفة . ألا تستطيع تلك الكنيسة باسم الرب والانسانية أن تمضي الى مدى أبعد وتنضم الى فروعها غير البيضاء وتدين الفصل العنصري وتغدو كنيسة غير عنصرية ؟ فأي مثل رائع يمكن لزعماء تلك الكنيسة أن يضربوه لمجتمع جنوب افريقيا اذا ما أظهروا ما يتخلّى به الاسقف الانكليكاني الجديد في كيب تاون من عزم ماض وحس انساني لا يفرق بين البشر على أساس لون بشرتهم . انني لا أعتقد أن ذلك يشكل مطلباً مبالغ فيه من دين يقوم على الخلق المسيحي الذي يتمثل جوهره في محبة الانسان وقبوله لآخيه الانسان .

لقد حظيت الخطوات الواردة في الاتفاق الذي أبرمه الكومنولث في نامو بقبول واسع النطاق بوصفها الاهداف التي يتوخاها الضغط الدولي المتضافر على جنوب افريقيا . وهذا التضامن لتحقيق هدف محدد آخذ في النمو . ولكن بقي أن تقتنع جنوب افريقيا بأنه ، اذا ما أريد تهيئة انتقال منظم وسلمي صوب اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي ، يجب عليها ، أن تقوم بما يلي : أولاً ، الالتزام بالغاء الفصل العنصري ؛ وثانياً ، رفع حالة الطوارئ ؛ وثالثاً ، الافراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء والمعتقلين لمعارضتهم للفصل العنصري ؛ وأبعاد رفع الخطر عن المؤتمر الوطني الافريقي وسائر الأحزاب السياسية ؛ وخامساً وقبل كل شيء ، اجراء حوار مع الزعماء الذين يمثلون السود .

وفي الوقت نفسه ، نهيب بجميع الاطراف التي تلجأ الى العنف في جنوب افريقيا أن تضع حداً للتصاعد المأساوي لاراقة الدماء وأن تختار عوضاً عن ذلك البديل الايجابي وهو الحوار والبحث والمناقشة . هذا هو بالتأكيد السبيل المفضي الى السلم في جنوب افريقيا والذي يحظى بتأييد دولي كامل .

في وقت سابق من هذه الدورة ، دعا وزير خارجية كندا ، معادة السيد جو كلارك ، جميع البلدان ، وخاصة التي تقيم علاقات اقتصادية هامة مع جنوب افريقيا ، الى اتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بالقضاء على الفصل العنصري . واتساقا مع التزاماتنا بموجب اتفاق نامو والالتزامات التي قطعناها على انفسنا في اطار الامم المتحدة وفي اطار البلدان الناطقة بالفرنسية ، نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان والتي ستبرز ، مع الاجراءات التي اتخذها الكومنولث ، التزام البلدان الديمقراطية بالقضاء على الفصل العنصري . وتدعو كندا البلدان الاخرى التي تتعامل مع جنوب افريقيا الى التوقف لبرهة من الزمن والتساؤل عما يمكن عمله بالاضافة الى ذلك لممارسة ضغوط فعالة .

يجب ان يحرم الذين يحاولون تفريغ الجزاءات من مضمونها من القدرة على التأثير . ويجب عدم اتاحة الفرصة لازدهار المهارات التي تفاخر بها جنوب افريقيا في مجال التجارة غير التقليدية . وينبغي لرجال الاعمال في جنوب افريقيا ، والذين أعلن الكثيرون منهم معارضتهم للفصل العنصري ، ان يولوا العناية للاصلاح لا لوسائل مكافحة الاثار السلبية للجزاءات واغتنام ما قد يلوح لهم من فرص قصيرة المدى . وينبغي لهم تكريس طاقاتهم للضغط من اجل التفسير لا للبحث عن الشفرات .

إن المنظمات غير الحكومية والكنائس الكندية تملك منذ سنوات كثيرة اسهما في عدد من الشركات والمصارف عبر الوطنية . وقد عبّرت بانتظام وشبات ، في اجتماعات حملة الاسم ، عن موقفها من السياسات الاستثمارية المشتركة في جنوب افريقيا . ولا ينبغي التخلي الآن عن اهداف المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك التي وضعت لحماية الاغلبية السوداء ، وفي الوقت نفسه ، يجب علينا ان نبحث عن سبل جديدة لتنمية المهارات الاستثمارية والتقنية التي تحتاج جنوب افريقيا اليها بعد ان تتخلص من الفصل العنصري . ويجب في هذا المدد ألا تكون دوافع الربح الضيقة هي الاعتبارات الاساسية .

إن البلدان المجاورة لجنوب افريقيا قد تحملت أضرارا جسيمة من جراء سياسات بريتوريا القائمة على بث الاضطراب وعلى التدخل . وقد أكد لي هذا الرئيس كاوندا وغيره من زعماء دول خط المواجهة في العام الماضي في أعقاب مؤتمر نيروبي . وتوجد الآن امكانية فعلية لأن تقوم جنوب افريقيا بأعمال انتقامية ردا على الجزاءات الدولية أو الاقليمية المتخذة ضد الفعل العنصري . ومن المهم أن تعرف هذه البلدان أن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدتها في حالة تعرضها لتحرشات أو تدخلات من جانب جنوب افريقيا .

وقد أوضح سعادة السيد بريان مولروني ، رئيس الوزراء ، التزام كندا بالعمل مع البلدان الاخرى لمساعدة دول الجنوب الافريقي على مواجهة هذا التحدي وذاك التهديد . وقابلت السيدة مونيك لاندري ، وزيرة الخارجية الكندية ، الرئيس كاوندا منذ اسبوع لكي تؤكد له مجددا على التزام كندا .

ومازلنا منذ أمد طويل نساهم بطبيعة الحال في التنمية الاقليمية وقد سعينا الى تخفيض الاعتماد على جنوب افريقيا عن طريق البرامج الشئانية وعن طريق مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . ونريد الآن ، بالتعاون مع هذا المؤتمر لان نستعرض الاحتياجات ونضع الخطط لمواجهة الحالات الطارئة . وبالإضافة الى وضع المشاريع ، منساعد المستوردين في القطاع الخاص على امتكشاف امكانية زيادة التجارة مع بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في مواجهة تخريب الانماط المعتادة لتجارتهم .

وفيما يتعلق بدول خط المواجهة ، حزنا لوفاة سامورا ماشيل المفاجئة ، وفي الوقت نفسه نرحب بانتخاب جواكيم شيسانو خلفا له كرئيس لموزامبيق وهو رجل ذو مكانة وخبرة كبيرتين . وستكون هذه الخبرة زخرا كبيرا في مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهه بلاده وتواجه المنطقة الآن .

انني أقف هنا بمفتي برلمانيا أبيخ ، يمثل حكومة مجتمع متعدد الشقافات والاعراق ، موحد حقا . فمن بين كل خمسة كنديين يوجد كندي واحد من الاقليات الظاهرة . والنسبة آخذة في الازدياد ، وهو أمر نفخر به . والسكان الاصليون لبلادنا لهم حقوق كاملة ولهم دور في حكم كندا كالكنديين الآخرين . وقبلنا للمهاجرين من مناطق الاضرابات في العالم بغض النظر عن اللون والعرق ، قد منحنا ، فيما اعتقد نظرة صائبة الى الشراء الذي يمكن أن يحققه مجتمع متعدد الاعراق لبلد ما . وهو الشراء الذي أتاح للكومنولث أن يتحدى جنوب افريقيا عام ١٩٦١ . وأذكر بفخر كبير أن شعب كندا حصل مؤخرا على جائزة نانسين القيمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وهذا يبرز الاعتراف الدولي بما ذكرته الآن .

ولهذا نؤمن ، نحن الكنديين ، بأن تاريخنا يضيء مزيدا من المصادقية على دعوتنا لقادة بريتوريا الى القيام بالاصلاح لانهاء الفصل العنصري . والعودة الى الاعتراف بواقع الحياة واستعادة احترام الدول . وانني أقول : لا تحاولوا تجديد الفصل العنصري - بل ضعوا حدا له . انني أقول : لا تواصلوا العزل العنصري بل

أوقفوه . ولتدركوا ، قبل أن ينهار السقف على رؤوسكم ، أن الحياة : الحياة الطيبة - ممكنة في جنوب افريقيا دون فصل عنصري .

والذين يمارضون منا الفصل العنصري قد جعلوا من النضال من أجل الحرية والمساواة لجنوب افريقيا قضيتنا المشتركة . وبالرغم من كل ما فعلناه لا ينبغي أن نتجاهل أن الجزاءات التي فرضت حتى الآن لن تكون عزاء كبيرا للأغلبية في جنوب افريقيا اذا ظلت تواجه يوميا القمع الذي يمارسه الفصل العنصري . ونأمل ألا يمتدوا آذانهم عن أصوات الاعتدال التي ترتفع من داخل صفوفهم . ولكن يجب على حكومة جنوب افريقيا والمؤيدين لها أن يغيروا اتجاههم ، ولابد أن يتخلصوا من آفة الفصل العنصري ، وإلا فسيؤد العنف . وستفوت فرصة التغيير السلمي القائم على التفاوض ، وستنحدر جنوب افريقيا الى درك الفوضى الذي يخشاه قادة الفصل العنصري .

وتفرض علينا تلك التوقعات ممارسة الضغط المستمر على حكومة جنوب افريقيا . ولابد أن يكون واضحا انه اذا لم تستجب جنوب افريقيا للدعوة الى اتخاذ اجراءات ملموسة ، واذا لم يؤت نهج الخطوة خطوة الذي نتبعه ثماره ، فسيعمد العالم الى العمل مرة أخرى وسيفرض تدابير أكثر صرامة . إن التغيير سيحدث في جنوب افريقيا . ونأمل ونملي الى الله أن يكون تغييرا بناء وسلميا . ولكنه سيكون تغييرا بأي حال . وينبغي لشعب جنوب افريقيا أن يقرر مصيره . وسيقع العبء الاساسي في تحرير جنوب افريقيا ، في نهاية المطاف ، على عاتق سكان جنوب افريقيا أنفسهم . ومع هذا ، فإن للمجتمع الدولي دور أساسي عليه القيام به . ويتمثل التحدي الذي يواجهه في الاستئصال السلمي السريع لنظام الفصل العنصري اللاانساني مادام هناك متسع من الوقت . ولا توجد سياسة لاية دولة عضو أدانتها هذه المنظمة على هذا النحو القاطع وبهذا الاجماع ولهذا الامد الطويل . وانها لومعة في جبين الانسان أن يظل الفصل العنصري باقيا حتى الآن .

ويقف الكنديون على ضفاف نهر لمبوبو بأرواحهم ويتجهون بأنظارهم الى الجنوب . وما نراه لا يروقنا . ولهذا فنحن ننضم الى الآخرين في الدعوة الى ازالة

الفصل العنصري لأن إزالته حتمية أساسية لأي مجتمع انساني ولهذه المنظمة . وفي الوقت ذاته نملي من أجل أن تبالى جنوب افريقيا بارادة المجتمع الدولي وتسلم بحقوق سكانها لثلا تنحدر الى الفوضى والمجابهة . فليبارك الله افريقيا .

السيد أحمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلاحظ

وفد بلادي اليوم مرة أخرى أن العالم مازال منزعجا ومروعا بسبب نظام الفصل العنصري والممارسات التمييزية لحكومة جنوب افريقيا ضد شعبها . ومن العسير أن نتجاهل وجود دولة لاتزال تأخذ بنظام شرير غير متحضر ينكر على أغلبية السكان حقوق الانسان الاساسية .

إن نظام الفصل العنصري هو أكثر أشكال التمييز العنصري خسة . وقد اعتبرته محكمة العدل الدولية انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهو نظام يفرض العنصرية المؤسسية بقسوة بغية ادامة السيطرة السياسية للأقلية* .

وعلى مدى الشهور التسعة الاخيرة شهدنا حربا غير معلنة تشنها حكومة جنوب افريقيا على الأغلبية المعزولة من سكانها . وزاد من العنف واراقة الدماء اعادة فرض الاجراءات القمعية . ونكاد نسمع يوميا تفاصيل عن تزايد الاضطرابات والعنف في هذا البلد ، وتفاصيل عن أشخاص قتلوا وجرحوا واحتجزوا . ومازال نظام جنوب افريقيا يواصل ممارسات القمع والاستغلال والارهاب ضد الدول المجاورة السوداء لتمييز سياسته العنصرية . وما قام به من هجوم لا مبرر له على ثلاثة بلدان في الجنوب الافريقي هي بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في ١٩ أيار/مايو من هذا العام هو مثال على هذه الممارسات ، وتنتهك هذه الاعمال العدوانية المقيتة على نحو صارخ سيادة وملامة أراضي دول مستقلة ، وهذه الهجمات العنيفة ، وهي أحد مظاهر الاعمال الاجرامية المنبثقة من ممارسة نظام جنوب افريقيا للفصل العنصري ، توضح بجلاء أنانية حكومة نظام بريتوريا المستمرة وتحديدها وعدم احترامها للجوانب المألوفة من قواعد السلوك الدولي .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تركمن (تركيا) .

ما برح المتكلمون في هذه الجمعية العامة يدأبون على ادانة سياسات التمييز العنصري المؤسسي ، التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري ، بوصفها خطأ من الناحية الاخلاقية وغير مقبولة من الناحية السياسية . ومع ذلك ، فما زال النظام القائم في جنوب افريقيا - رغما عن تلك الادانة - ينكر على السكان السود البالغ تعدادهم ٢٤ مليون نسمة حريتهم وحقوقهم الانسانية الاساسية الاخرى . ومن ثم ، تكون الادانة وحدها غير كافية .

يعاني السكان السود في جنوب افريقيا أكثر مما ينبغي . وما لم يبذل المجتمع الدولي جهدا جماعيا ، قد يكون للموضع الحساس الحالي آثار طويلة المدى لا يمكن التحكم فيها .

من الواضح أنه من الضروري انهاء الفصل العنصري إذ يجب القضاء عليه وإزالته تماما . وبالرغم من أن الفصل العنصري لا يمكن أن ينتهي إلاّ شعب جنوب افريقيا ذاته ، فإنه يتعين علينا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي - أن نلعب دورا هاما في تلك العملية . لذا يحث وفد بلادي الجمعية العامة على أن تعلم بذلك الالتزام . وعلينا أن نعيد جنوب افريقيا الى صوابها . كما يتعين علينا أن نمارس ضغطا عليها من أجل إحداث تغيير إيجابي بغية تحقيق الانهاء الطلبي للفصل العنصري . وهورونسي دار السلام ، من جانبها ، ستؤيد الحملة الدولية الرامية الى القضاء التام على الفصل العنصري والعنصرية .

كما تؤيد برونسي دار السلام مقرر الجمعية العامة باعتماد مجموعة كبيرة من التدابير مثل المطالبة بغرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق . ونظرا لأن جنوب افريقيا بلد يعتمد اقتصاده بقدر كبير على الاستثمارات الاجنبية ، فإنه يمكن أن يتأثر تأثرا كبيرا بالجزاءات الاقتصادية ، ولا بد من تطبيق تلك الجزاءات - الى جانب غيرها من التدابير - على نحو جماعي لضمان فعاليتها .

لقد تذرع بأن فرض الجزاءات سيكون له أثر مبيح على السكان السود ، وبأنه يمكن أن يؤدي إلى شل اقتصادات الدول المجاورة . ومع ذلك ، فإن تلك الذريعة تتفاضى عن حقيقة أن غالبية أولئك الافارقة السود على استعداد لتحمل معاناة نتائج الجزاءات الاقتصادية وهم أنفسهم يطالبون بفرض الجزاءات خدمة لقضية السود في جنوب افريقيا ، وعلى استعداد لتقديم مزيد من التضحيات .

يواجه نظام بريتوريا حاليا أزمة سياسية واقتصادية حادة ناجمة عن مواصلة انتهاجه لسياسات الفصل العنصري وقد حان الوقت منذ أمد طويل أن يعيد نظام بريتوريا النظر في سياساته . وهو لا يدرك تماما أن سياساته هذه موضع مقاومة من قبل السكان السود المعذبين فحسب لكنه يدرك أيضا أن السكان البيض ينقسمون على هذه السياسات انقسامًا متزايدًا . إذ يفقد عدد متزايد من البيض ثقته بالفصل العنصري .

وإذا فشلت تلك الجزاءات ، فيمكن لنظام بريتوريا أن يتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير أقوى وأشد صرامة ، حتى يبين للسلطات في جنوب افريقيا انه لا خيار أمامها سوى إحداث تغيير ايجابي يرمي إلى تحرير الغالبية السوداء لسكان جنوب افريقيا من الفصل العنصري ، ومن ثم إحلال السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى

يظهر البند الممنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" على جدول أعمال الجمعية العامة . إذ أن نظر ذلك البند أمر ضروري وعاجل . فما من مشكلة أخرى حتى اليوم أدانها المجتمع الدولي بمثل هذا الاجماع . وكما أوضح الاعلان الذي أصدره المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد بهاريس في حزيران/يونيه الماضي ، يزداد النظام العنصري وحشية في سياسة القمع الجماعي والعنف التي ينتهجها ضد شعب جنوب افريقيا المغلوب على أمره ، بوصفها جزءا من محاولته اليائسة لخلق المقاومة المتزايدة التي يقوم بها ذلك الشعب ، ولادامة سيطرته العنصرية . لقد رفض ذلك النظام التسوية السلمية العادلة للصراع عن طريق

المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا ، وأعلن حالة الطوارئ محاولا - عن طريق العنف - سحق ارادة الغالبية العظمى للشعب ، الذي يناضل ضد الفصل العنصري . ان النظام العنصري - وفقا لطابعه - يلجأ بتكرار متزايد الى العدوان الذي يرمي الى زعزعة استقرار الدول المجاورة بحجة أنها تؤيد حركات التحرر وهي الحركات التي اعترفت بها في الحقيقة منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة . لقد حولت الاعمال التي يقوم بها النظام العنصري والسياسات التي ينتهجها المنطقة بأسرها الى بؤرة للتوتر والصراع .

وهذا هو السبب في أننا نؤيد الرأي الذي أعرب عنه في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وفي الاعلان الذي أشرت اليه توا ، والذي يقول بأن نظام الفصل العنصري يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين بسبب أعمال القمع اللاإنسانية والوحشية التي لم يسبق لها مثيل والتي يمارسها داخل البلاد ، واحتلاله غير المشروع لناميبيا ، وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها ضد الدول الافريقية المستقلة .

ان النظام العنصري الذي مر في الالونة الاخيرة بأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى يواصل سياسة القمع التي ينتهجها بمزيد من العناد . ان حالة الطوارئ التي أعلنت في حزيران/يونيه الماضي لم تكن سوى محاولة لاضفاء الشرعية على الارهاب الجماعي الذي يمارسه النظام العنصري ضد السكان المحليين ، وتشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي . ومع ذلك ، فقد اتضح انه لا يمكن لأي اصلاح أو تغيير تجميلي ان يخفي الوجه الحقيقي القبيح للفصل العنصري . فهو لا يمكن إصلاحه أو تحسينه بل لابد من استئصاله والى الابد .

إن الطابع العدواني للفصل العنصري يظهر بجلاء تام للغاية في احتلاله غير المشروع المستمر لناميبيا . وكما أكد في الوثائق الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي بنيويورك ،

وكذلك عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي ، إنه من غير المحتمل أن يستمر النظام العنصري بفطرية في مواصلة احتلاله غير المشروع بعد ٢٠ سنة من اضلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا وشعبها ، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة تنفيذه المحددة .

إن الخسائر التي منيت بها دول خط المواجهة المجاورة ، التي تتعرض لعمليات التفلفل وأعمال التخريب من قبل النظام العنصري الذي يمارس ضدها أيضا سياسة الارهاب الصادر عن الدولة ، على نفس القدر من الأهمية ولا يمكن التفاوض عنها .

وتبين التطورات الجارية في الجنوب الافريقي أنه لم يعد كافيا أن ندين الفصل العنصري كسياسة وممارسة . لقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات محددة وفورية حتى نزيل من على وجه الارض هذه الظاهرة المشينة التي عفا عليها الزمن وإن كنا ما زلنا نراها في نهاية القرن العشرين ، والتي وصفها بحق الامم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي بأنها جريمة ضد الانسانية .

وهناك مسؤولية خاصة في هذا الصدد تقع على عاتق مجلس الامن ، الذي عقد في العام الماضي وحده ٣٠ اجتماعا واتخذ سبعة قرارات عن الحالة في جنوب افريقيا وعن أعمال العدوان التي تقتربها جنوب افريقيا في هذه المنطقة ، دون أن ينجح في اتخاذ قرار واحد بفرض الجزاءات الالزامية . وكما شدد في الفقرة ٢٢ من الاعلان المعتمد من جانب المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية فانه :

"... مما يؤسف له أنه منذ انعقاد ذلك المؤتمر أن مجلس الامن عاجز عن اتخاذ الاجراءات الالزامية الضرورية التي أوصى بها المؤتمر بسبب التصويت السلبي لكل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية . وقد تشجع النظام العنصري بالمعارضة التي تجلت في هذا التصويت السلبي وبالساسة المعلنة للبلدين الممثلين في استممال صلاتهما المتشعبة به لتحقيق تغييرات في سياسته عن طريق الاقتناع ، فشرع في ارتكاب المزيد من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المجاورة أملا منه في تقويض الكفاح التحرري في جنوب افريقيا وناميبييا بل وفرض هيمنته على المنطقة بأسرها" . (A/CONF.137/5 ، ص ٧)

واكد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية على ضرورة إعتداد برنامج عمل شامل يتركز على فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وينبغي لهذا البرنامج أن ينم على اجراءات اضافية تتخذها الحكومات تستهدف عزل النظام العنصري عزلا تاما وتقديم المساعدات اللازمة لشعوب الجنوب الافريقي التي تناضل من أجل تحقيق حريتها واستقلالها

الوطني . ولم يحدث قط في الماضي أن تكلم المجتمع الدولي بمثل هذا الاجماع ومثل هذه القوة تأييدا لاعتماد فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وهي الجزاءات التي تدعو اليها الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والبرلمانات الوطنية ، والحزب السياسية والحركات الاجتماعية .

كما أعرب مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري عن تأييده لاعتماد تدابير محددة وعملية على هذا الفرار . وقد رحبت حكومة بلدي بالاعلان الخاص بشأن الجنوب الافريقي المعتمد من ذلك المؤتمر ، ويتضمن الاعلان برنامجا يتصل بالنضال ضد الفصل العنصري وبمنح الاستقلال لناميبيا . ومن المعروف للجميع ان الفصل العنصري ما زال موجودا بسبب التأييد الذي يحمل عليه من بعض البلدان الغربية وشركاتها عبر الوطنية التي تتوخى تحقيق مصالحها الانانية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . وقد جاء في جزء لاحق من الاعلان أن سياسة الارتباط البناء لم تسهم في القضاء على نظام الفصل العنصري ، بل هي على العكس من ذلك اتجهت الى تدعيمه .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية تضم صوتها الى الاصوات القوية التي تنادي باعتماد تدابير لا تكون جزئية أو ممكنة أو تكتيكية ، وإنما تكون الزامية وشاملة وفقا للميثاق ، باعتبارها من أهم الوسائل السلمية الفعالة المتاحة للمجتمع الدولي لانهاء الفصل العنصري ، وتحرير ناميبيا واحلال السلم في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

ونؤكد مرة اخرى على ضرورة استئصال الفصل العنصري دون تأخير ، لان النظام العنصري يسعى الى الاستفادة من التوترات الحالية في العلاقات الدولية لادامة هذا النظام الى الابد . وينبغي لنا ان نذكر بأن النداء الموجه من أجل القضاء على الصراعات وبؤر التوتر ، بما في ذلك تلك الموجودة في الجنوب الافريقي ، يمثل احد العناصر الجوهرية للنظام العالمي للامن الدولي ، وهو النظام الذي اقترحتة البلدان الاشتراكية ومن ضمنها بلغاريا .

وليس لدينا أي شك في ان الفعل المنصري سيتم القضاء عليه وان السلم والحرية سينتصران في الجنوب الافريقي . ولكن السؤال هو متى وبأي ثمن سيتم ذلك ؟ ان على المنظمة العالمية ، وخاصة مجلس الأمن ، مسؤولية العمل على ألا يكون ذلك بثمن فادح في الارواح البشرية عندما ينفلت زمام الأمر وعندما ينهمر سيل من المعاناة والدمار أكثر عنفا مما سبق على شعوب افريقيا . ويقع على عاتق منظماتنا أيضا مسؤولية تاريخية حيال إحلال السلم وتحقيق الحرية في ذلك الجزء من العالم والاستئصال التام والنهائي لذلك النظام المشين بشكل فوري .

السيد فلاسيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الطبيعة

المتفجرة للآزمة الحاية داخل جنوب افريقيا وكذلك عناصر التوتر الجديدة في مناطق أخرى التي زادت من تعقيد وتفاقم الحالة الدولية أمر يخفي أبعادا جديدة على مناقشاتنا ويرغمنا على اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي ، بشكل ملائم للآزمة . وسيكون ذلك وفقا لمطالب شعب جنوب افريقيا المظهد والشعوب الأخرى في الجنوب الافريقي ، ولرغبات جميع الشعوب بوجه عام في العيش في سلم وفي ظل أوضاع تسودها الحرية والكرامة والتقدم .

ان جوهر سياسة الفعل المنصري وممارستها ، وما تمخض عن ذلك من نتائج مهلكة في جنوب افريقيا ذاتها وفي المنطقة والعالم قاطبة قد وصفته وصفا جيدا في الماضي وفود كثيرة هنا ، من بينها وفد بلدي ، وأدانت بشدة ، وبقلق عميق ومخطط مشروع . ويكفي أن نشير في هذا الصدد الى أنه من خلال القواعد المؤسسية للسيطرة والتفرقة المنصرية وانكار أبسط حقوق الانسان - المساواة والكرامة الانسانية - قام نظام الاقلية المنصرية بدفع أغلبية السكان الافريقيين الذين يتجاوز عددهم ٢٣ مليون نسمة الى وضع جعلهم غرباء تماما في بلدهم . ان هذه السياسة البغيضة التي يواكبها خارج جنوب افريقيا الاغتصاب الاستعماري لاقليم ناميبيا ، والاتجاه التوسعي المعادي في المنطقة ، وأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي تتكرر ممارستها ضد الدول

الافريقية المستقلة ، قد وصفت بالاجماع بأنها تشكل جريمة ضد الانسانية وعاملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديدا دائما للسلم والامن الدوليين .

وكما أكد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري الذي قدمه رئيسها السيد جوزيف غاربا ، الممثل الدائم لنيجيريا ، مازالت جنوب افريقيا ماحة لصراع عنصري خطير ، وحوادث عنف عديدة ، وأعمال قمع دموي جماعي تمارس يوميا ، وبويرة لأعمال العدوان الدائمة ضد الدول الافريقية . لقد ازدادت حدة الصراع العنصري في أعقاب موجة العنف التي اندلعت منذ عامين عندما قام النظام العنصري من خلال الإصلاح الدستوري المزعوم بالشروع في تنفيذ برنامج لاعادة هيكلة سياسته الخاصة بالمجموعات الاثنية بقصد استبعاد الاغلبية الافريقية التي تمثل أكثر من ٧٣ في المائة من مجموع السكان عن الحياة السياسية في البلاد . فقامت مظاهرات جماعية واضرابات وأعمال مقاومة في الشوارع وانتفاضة من كل الشعب تطالب بالمساواة في الحقوق والقضاء التام على سياسة الفعل العنصري والتمييز العنصري . وقد حظيت هذه الاعمال بالتضامن والدعم من كل أنحاء العالم .

وقام حكام بريتوريا ، وهم يواجهون هذه الموجة العارمة من السخط والاحتجاج ويتجاهلون تمام التجاهل مطالب الاغلبية الافريقية ، بفرض حالة الطوارئ وتمديدتها ، وبممارسة أعمال انتقام لم يسبق لها مثيل ، وباستخدام الجيش والشرطة في أكبر امتعاض للقوة منذ المذابح الدموية التي تمت في شاربفيل عام ١٩٦٠ وفي سويتو عام ١٩٧٦ .

والنتائج الكثيثة المترتبة على هذه العمليات الانتقامية معروفة : إن الآلاف من الأشخاص يجري قتلهم وإلقاء القبض عليهم واختفاؤهم ، فضلا عن التعتُّت المستمر وتعزيز سيادة الاقلية عن طريق الفعل العنصري وتقسيم المناطق الى بانتوستانات وتفتيتها . هذه الاعمال الانتقامية الوحشية ضد الحركات الجماعية المناهضة للفصل العنصري لم ترهب ولن ترهب الشعب المقهور في كفاحه من أجل حقوقه المشروعة .

ومن الواضح تماما إن السبب الجذري للصراع داخل جنوب افريقيا ، والعنف ، وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي هو نتيجة لسياسة الفعل العنصري والممارسة التي يتبناها النظام العنصري وإنه اذا لم تستأمل مثل هذه السياسات اللاإنسانية فلن يمكن ضمان السلم والامن في هذه المنطقة .

وعلى الرغم من الجهود والاجراءات التي قامت بها بالفعل الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها فإن الجمعية العامة في إطار التدابير التي سيتم وضعها لا بد أن تحيط علما وأن تسجل أن بريتوريا ، باتباعها سياسة إنكار الحقوق والطموحات المشروعة لشعب جنوب افريقيا المخطط ، تحديا للمطالب المتكررة بوضع حد للعنف والقهر وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ، تستمد التشجيع من التعاون والعلاقات التي تقيمها مع بعض البلدان الغربية والمصالح الاقتصادية والمالية الأجنبية . وهذه هي البلدان والمصالح الغربية التي تحاول دون نجاح أن تصور نفسها على أنها نصيرة للحرية تعزز وتحمي حقوق الانسان ، بيد أنها في الوقت نفسه وعلى الرغم من مطالب شعب جنوب افريقيا المخطط ، ومطالب المجتمع الدولي تواصل تنمية علاقاتها الوثيقة مع النظام العنصري ، وتعارض اعتماد جزاءات ضد نظام الفعل العنصري . وتلك البلدان ، وهي تكيل بمكيالين ، تدرك أن الفعل العنصري جريمة ضد الإنسانية ولكنها ، سرا أو جهارا ، تسمح بقمع الوطنيين في جنوب افريقيا ، وقمع الكفاح المشروع لشعب جنوب افريقيا المخطط ، وتسمح بالاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وأعمال العدوان والتخريب ضد دول افريقية مستقلة . إن الدوافع الكامنة وراء هذا الموقف المراعي تكمن في اهتمامها ببلايين الدولارات المستثمرة في اقتصاد جنوب افريقيا ، وفي غير ذلك من المصالح الانانية ، وفي الارباح الطائلة التي تجنيها من استغلال شعب جنوب افريقيا المخطط .

ان تردى الحالة داخل جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأمره ، وتعدت نظام بريتوريا القمعي والمحتمر يبرهنان مرة أخرى على مشروعية القلق الذي تهبه الأمم المتحدة والدول الاعضاء ويعددان بوجه خاص على الضرورة الملحة لإلغاء الفصل العنصري .

وإننا نرى أن توافق الآراء الذي تحقق في الأمم المتحدة حتى الآن فيما يتعلق بإزالة الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري من شأنه أن يخلق ظروف المساواة في الحقوق بين الجميع بغض النظر عن لون بشرتهم أو عقيدتهم ينبغي أن يترجم إلى إجراءات عملية . ومجلس الأمن نفسه في بيانه المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ (S/PV.2603) وفي معرض التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل دائم وعادل في جنوب افريقيا قد سلم بأن هذا الهدف السامي ينبغي تحقيقه عن طريق الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي . وفي حقيقة الأمر أن هذا الهدف جلي واضح وقد أشارت إليه الجمعية العامة منذ تلو أخرى وفي نفس الوقت أكدت الجمعية من جديد على حق شعب جنوب افريقيا المظهد في اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل تحقيق أهدافه المشروعة .

بيد أننا نفتقر داخل منظماتنا إلى وحدة الإرادة السياسية لدى جميع الدول الاعضاء فيما يتعلق بالوسائل الواجب استخدامها وفقا للميثاق لإرغام نظام جنوب افريقيا العنصري على نبذ سياسة الفصل العنصري البهيفة التي يمارسها . والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها حتى الآن ، بما في ذلك الدعوة إلى عقد حوار ، وإجراء مفاوضات بغية إرساء أساس ديمقراطي لحكم البلد ، اثبتت عدم كفايتها . وتلك التدابير ، فضلا عن جميع قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالفصل العنصري ، قد تجاهلها نظام جنوب افريقيا أو كما اتضح من التطورات الأخيرة استخدمت لمواصلة المناورات السياسية الرامية إلى الحفاظ على نظام الفصل العنصري .

ولهذا السبب ، مراعاة للمرحلة الحرجة التي تمر بها الأزمة الهيكلية الناشئة داخل جنوب افريقيا ، واستجابة لمطالب شعب جنوب افريقيا المظهد ، نرى أن مناقشاتنا ينبغي أن تؤدي إلى وحدة الإرادة السياسية والعمل لدى جميع الدول الاعضاء

من أجل اعتماد تدابير أساسية جذرية وفورية تفضي إلى إزالة سياسة الفصل العنصري ، وإلى تنفيذ حق شعب جنوب افريقيا المظهد في تقرير المصير ، وإقامة مجتمع حر ديمقراطي لا عنصري موحد .

وفي هذا الصدد ، يعلن وفدنا كامل تأييده لمقترحات الدول الافريقية وغيرها من الدول الاعضاء بفرض جزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فضلا عن ندائها الموجه إلى الذين يمارطون فرض الجزاءات بإعادة النظر في موقفهم . كما تؤكد أثناء المناقشات الراهنة ، أن الجزاءات أكثر الوسائل السلمية ملاءمة وفعالية من الوسائل المتاحة أمام المجتمع الدولي لإزالة الفصل العنصري ، وتحرير ناميبيا ، ومون السلم في الجنوب الافريقي .

ويود وفدي أن يؤكد من جديد أن شعب جنوب افريقيا المظهد ، في كفاحه الباسل من أجل إزالة سيادة الاقلية العنصرية ، والهيمنة العنصرية ، وتحقيق الحرية والديمقراطية ، يحظى بتضامن وتأييد رومانيا القويين حكومة وشعبا .

وهذه السياسة القائمة على تأييد كفاح التحرر والعدالة الاجتماعية في جنوب افريقيا ومن أجل الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعوب الجنوب الافريقي ومن أجل تحقيق حريتها وكرامتها الوطنية جرى التشديد والتأكيد عليها من جديد في كل مناسبة أثناء اجتماعات رئيس رومانيا والقادة الافريقيين بما فيهم أوليفر تامبو رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . وشددت رومانيا في تلك الاجتماعات على الهمية التي تعلقها على وحدة الشعوب الافريقية وجميع الشعوب من أجل التوصل إلى الحل السياسي للنزاعات والتوترات في العالم ، بما في ذلك الجنوب الافريقي ، وإزالة الفصل العنصري وإقامة دولة ديمقراطية لا عنصرية تتيح المساواة التامة في الحقوق بين جميع أفراد الشعب .

وفي الآونة الأخيرة ، أدان الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو بقوة في برلماننا مرة أخرى سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا . والشعب الروماني يظم موته إلى صوت الشعوب الديمقراطية التقدمية في جميع أرجاء العالم مطالباً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بما في ذلك نيلسون مانديلا ، وبوضع حد للقمع الذي يمارس ضد الحركة المناهضة للفصل العنصري ، وبإتاحة الظروف

التي يتمتع في ظلها جميع سكان جنوب افريقيا بالحقوق المتساوية والحرية ، والمشاركة الفعالة بمساواة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدهم .

إننا ندين رفض جنوب افريقيا تنفيذ القرارات المتعلقة باستقلال ناميبيا فضلا عن جميع أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها ضد الدول الافريقية المستقلة ، كما نطالب بوضع حد لمثل هذه السياسات والممارسات .

وإننا لعلل يقين من أن حق الشعب في تحديد مصيره بحرية قد تأكد الآن بقوة أكثر من ذي قبل ونحن نقترح من اليوم الذي سيحقق فيه الشعب المظهد في جمهورية جنوب افريقيا طموحاته الى الحرية والعدالة والكرامة والتقدم .

إن تطورات الحالة داخل جنوب افريقيا فضلا عن الجدل الدائر فيما يتعلق بحلها تؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي يرفض أية مساومات على حساب الحقوق المشروعة للأغلبية الساحقة من الشعب ويصر على الإنهاء الابدئي لسياسة الفصل والعزل العنصري المشينة .

ويتوجب على الجمعية العامة أن تستجيب على نحو ملائم لهذا المطلب وأن تمنح أقصى ما يمكنها من الدعم الفعال لشعب جنوب افريقيا المظهد ، وحركات تحريره فسي كفاحها من أجل ممارسة حقوقه المشروعة وتحقيق طموحاته العادلة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته

الجمعية العامة في جلستها العادية الثالثة بتاريخ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اعطى الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد ماكاتيني (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : يعلق شعب جنوب افريقيا المناضل دائما أهمية كبرى على مناقشات الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري . ونحن نؤكد تقديرنا وإمتناننا لجميع اصدقاء وحلفاء ومؤيدي الشعب المقهور . بينما مقعد جنوب افريقيا الخالي الموجود امامنا يشهد على ما تحقق فعلا ، ينبغي أن يذكروا أيضا بما لا يزال مطلوبا تحقيقه .

من المهم أن نلاحظ عند هذا المنعطف أن شعبنا نادرا ما كان لديه مثل ما لديه هذا العام من آمال كبار في أن يصدر عن هذه الهيئة عمل موحد . إنه يستلزم القوة من الإدانة القوية الثابتة المستمرة التي أعرب عنها في العقود الماضية عدد لا يحصى من المتكلمين البارزين من على هذه المنصة . والآن قطع شعبنا شوطا طويلا - استجابة لنداء حركته الرائدة ، المؤتمر الوطني الافريقي - فجعل جنوب افريقيا غير قادرة على ممارسة الحكم وجعل الفصل العنصري غير قابل للتطبيق ، وبالتالي فإنه ، اذ يؤثر على قوة الدفع العالمية للعمل ، يتوقع بحق من الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الفورية اللازمة للمساعدة على الإسراع باسقاط نظام بريتوريا .

لهذا ، إذ أهنيء السيد ثغودري بمناسبة انتخابه الاجماعي لمنصب الرئاسة السامي ، أود أن أعرب أيضا عن ثقتنا بأن مداولتنا متكفل بالنجاح تحت قيادته وبفضل التزام بلاده والتزامه الشخصي . ننتهز هذه الفرصة أيضا لنهنئ ملفه السفير دي بينيس ممثل اسبانيا على الطريقة التي أدى بها مهامه الكبيرة خلال توليه منصب الرئاسة في الدورة الماضية .

اصحوا لي أن أعرب عن أخلص تعازينا القلبية لشعب جمهورية موزامبيق الشعبية الشقيق ، ولحزب العمال الرائد "فريليمو" ، ولحكومته بمناسبة الوفاة المفاجئة المأساوية لابن افريقيا المقاتل العظيم من أجل الحرية الرئيس سامورا ماشيل . إن عمق التزامه بتحقيق التحرير الحقيقي الكامل لقارتنا وعمق تفانيه لهذا التحقيق

(السيد ماكاتيني ، المؤتمر
الوطني الافريقي لجنوب افريقيا)

ودعمه الشابت للكفاح ضد الفصل المنصري اكسبته تقدير واحترام العالم كله .
إن المؤتمر الوطني الافريقي - وفاء منه للتهامن الثوري القائم بين فريليمو
والمؤتمر الوطني الافريقي ، والمتشكل في بوتقة الكفاح المشترك الذي عاشه ومات من
أجله الرئيس ماشيل ، يتعهد ببذل جميع الجهود لتكثيف الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال
الوطني الحقيقي المثالي ، والسلم ، والتقدم الاجتماعي في جنوب افريقيا وفي الجنوب
الافريقي .

وإذ أؤكد من جديد تضامننا مع شعب موزامبيق ، الذي التفت بإصرار لا يتزعزع
رمح الرئيس ماشيل ، أقدم التهانى الاخوية الى الرئيس جوشيم شيماو بمناسبة توليه
الدور القيادي في جمهورية موزامبيق الشعبية الحرة . ونسارع بهم موتنا بالمطالبة
بتقديم الدعم الشامل العاجل لمساعدة موزامبيق في وجه حرب زعزعة الاستقرار
المتصاعدة التي تشنها بريتوريا .

إن حادث الطائرة الفاض الذي وقع يوم ١٩ تشرين الاول/اكتوبر واسفر عن موت
الرئيس مامورا ماشيل والعديد من المسؤولين الكبار في حكومة موزامبيق ، سبقته
تهديدات صريحة من بريتوريا قائمة على دعاوى زائفة بأن العمليات الاخيرة التي قام
بها المؤتمر الوطني الافريقي كانت تشن من موزامبيق . ويؤكد المؤتمر الوطني الافريقي
لجنوب افريقيا من جديد موقفه الذي يتهم جنوب افريقيا المنصرية باغتيال الرئيس
ماشيل ، بصرف النظر عما اذا كان هذا العمل من أعمال الحرب قد ارتكبه عملاء النظام
أو وكلاؤه . ونحن نشارك الرأي الذي أعرب عنه كثيرون بأن شواهد الحالة القائمة تشير
الى تورط النظام المباشر أو غير المباشر ، والى أن تشبته براءة ذلك النظام فإن شعب
الجنوب الافريقي ينظر اليه بوصفه المذنّب عن جريمة شائنة . إن طريقة تناول بريتوريا
لهذا الحادث المأساوي والتهديدات التي قامت بها ضد زعماء دول المواجهة لم تؤديا
إلا الى زيادة شكوك الرأي العام العالمي . ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي سوف
يرفض دعوى النظام بأن حادث الطائرة كان نتيجة عاصفة مزعومة لم ترمد إلا في
بريتوريا ، وذلك بخفى الطريقة التي رفض بها تفسيرات بريتوريا بأن متيف بيكو مات
نتيجة إصابات في المخ ادعى حدوثها عندما ضرب برامه بعنف حائط زنزانته بالسجن .

وايا كان السبب الرسمي المزعوم ، فإن رأي شعب الجنوب الافريقي وما انتهى اليه ينطلقان مما يشهده في المنطقة - أي هجمات بريتوريا المسلحة ، وأعمال القتل الجماعي ، واغتيالات القادة والتهديد باغتيالهم لتجروهم على الوقوف في وجه نظام الفصل العنصري . ينظر شعب الجنوب الافريقي الى الحادث المأساوي الذي وقع يوم ١٩ تشرين الاول/اكتوبر بوصفه جزءا من الحرب التي تشنها بريتوريا لزعزعة استقرار دول المواجهة . وهذا الشعب مقتنع بأن سجل النظام الإجرامي وتهديداته المستمرة خير دليل يقنع المجتمع الدولي بأنه لن يتحقق السلم والاستقرار والامن في الجنوب الافريقي حتى يطاح بنظام الفصل العنصري ويستعاض عنه بمجتمع ديمقراطي غير عرقي .

في هذا الإطار تجلى عناد النظام مرة أخرى بوضوح عندما شن - قبل أيام قليلة من اجتماعه بممثلي فريق الشخصيات البارزة الذي اجتمع بالمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في لوماسكا قبل ذلك بيومين وكان قد وصل توا الى كيب تاون - غارات عسكرية دون إشارة على بوتسوانا وزمبابوي وزامبيا . لقد ادعى النظام أن تلك الغارات كانت موجهة الى منشآت عسكرية مزعومة للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في تلك البلدان - وغني عن البيان أن أعمال العدوان الإجرامي هذه كانت في حقيقة الامر موجهة ضد مجمع للمكاتب ، وأحياء مدنية بل والادنى من ذلك مخيم للاجئين يديره المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وتجدر الإشارة الى أنه حتى في الوقت الذي كان العالم فيه يدين بحق ذلك العمل الجبان كان بيتر بوتس يعلن أن هذا العمل لا يمثل إلا القسط الاول ، الذي سيتبعه الكثير وأن النظام لم يستخدم حتى ذلك الوقت إلا قدرا يسيرا من قوته العسكرية العظيمة . وفي نفس السياق كان يعلن أن نظامه يستهدف تدمير المؤتمر الوطني الافريقي حتى ولو اقتضى ذلك شن غارات عبر الحدود .

لقد اعتبر المجتمع الدولي ذلك كله رفضا قاطعا من جانب نظام بريتوريا لاي مبادرة ترمي الى إجراء تسوية تفاوضية لإحداث تغييرات لها معنى في جنوب افريقيا . ومن هنا كان من المنطقي أن تستنتج مجموعة الشخصيات البارزة أن السبيل الوحيد لتفادي حمام الدم المتوقع فيما بين الاجناس في جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها هو فرض جزاءات دون إبطاء على جنوب افريقيا العنصرية .

ويجدر التذكير بأن السيد جافري هاو ، متجاهلا النتائج والاستنتاجات التي توصلت اليها مجموعة الشخصيات البارزة ، توجه الى مدينة الكاب والى الجنوب الافريقي لتحقيق النجاح الذي فشلت المجموعة في تحقيقه . ووفقا لتوقعات فريق الخبراء ، وإشباتا لمحة ودقة استنتاجاتها فقد فشلت مهمته . ومن هنا أصبح من الواضح أن أية محاولة أيا كان مصدرها ومهما كان حسن نيتها لإعادة مبادرات فريق الشخصيات البارزة أو مبادرات السير جافري هاو أو أحيائها لن تكون إلا محاولة لكسب وقت إضافي يمارس فيه الفصل العنصري حملته الإجرامية ضد شعب الجنوب الافريقي .

وفي هذا الصدد ، اذا صدقت التقارير التي لم تتأكد بعد بأن حكومة كول تفكر في القيام بمحاولة أخرى لاقتناع نظام بريتوريا العنصري بالتعاون في القضاء على الفصل العنصري فإننا نطالب بالتخلي عن مجرد التفكير في القيام بهذه المبادرة ، لأن البدء بهذه المبادرة يعني ببساطة منح الفصل العنصري وقتا إضافيا وإدامة الجرائم النازية الجديدة التي يرتكبها الفصل العنصري وبالتالي تأييد مسلك نظام بريتوريا العنصري المفضي الى حدوث كارثة في الجنوب الافريقي .

إن التصعيد الشامل الذي لا نظير له لأعمالنا الجماعية المتحدة في الكفاح السياسي المسلح من أجل التحرر انتزع زمام المبادرة من نظام بريتوريا العنصري

وترجمه الى قوة شعبية وليدة أدت الى إنهيار ايدولوجية الفصل العنصري وإشاعت
الغوض في البرنامج السياسي لهذا النظام وأغرقت النظام العنصري نفسه في أزمات
سياسية واقتصادية أكثر عمقا ولا سبيل الى تجنبها . وبالتالي أصبح نظام بريتوريا
العنصري اليوم أكثر من أي وقت مضى عرضة للتأثر بأي اجراء دولي منسق يقوم على
اساس المبادئ .

وبالرغم من ذلك لم يبد نظام بريتوريا العنصري أي بادرة للتخلي عن نواياه
الحربية . فقد أعاد فرض حالة الطوارئ وكبح حرية الصحافة وقام بعمليات اعتقال
تعمسي جماعي واحتجز دون محاكمة ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل ، وبصفة خاصة
من النقابيين وقتل الآلاف من الوطنيين في جنوب افريقيا داخل سجون جنوب افريقيا وفي
شوارعها أيضا . كما أنه يستمر في نقل السكان بالقوة وخير شاهد على ذلك المصير
القاسي الذي لقيه مكان مدينة أوكازي . لقد لجأ هذا النظام الى استعمال مراكز
إعادة التأهيل المزعومة محاولة لاضاع المحتجزين السابقين عن طريق غمل أدمغتهم .
وحتى في مواجهة المقاومة الشعبية المكثفة يصر هذا النظام على تنفيذ برنامجه الخاص
بإنشاء البانتوستانات .

لقد فشل النظام العنصري في قمع نشوء ونمو مظاهر القوة الشعبية مثل لجان
الشوارع ولجان المدن ولجان المقاومة الشعبية والمحاكم الشعبية التي أنشأها الشعب
في جميع أنحاء البلاد استجابة لتوجيهات المؤتمر الوطني الافريقي . وإزاء فشل تدابير
هذا النظام القمعية لجأ الى أحكام القمع والى كشف نظام الإرهاب . ولتحقيق هذا
الهدف يعمل هذا النظام الآن على تعزيز حالة التطويق والحصار الفعليين التي يفرضها
على عدد كبير من المدن التي يسكنها السود . وقد أعلن هذا النظام أن الجبهة
الديمقراطية المتحدة وهي أكبر منظمة مناهضة للفصل العنصري وغير ميالة للعنف وغير
محظورة حتى الآن "منظمة موبوءة" ، وهذا دليل مؤكد على أن الجبهة الديمقراطية
المتحدة سيحظر نشاطها ، كما حظر من قبل نشاط اتحاد الطلبة في جنوب افريقيا . وهذا

بطبيعة الحال جزء من الحملة التي يشنها هذا النظام لتكميم أفواه الذين يتكلمون باسم الشعب وهو يوضح مرة أخرى أن النظام ليس مهتما بإجراء مفاوضات إلا مع عملائه وعلى أساس الشروط التي يضعها .

فإذا كان العالم كله يريد بإخلاص أن يساعد في تجنب حدوث كارثة في الجنوب الافريقية فيجب ألا يتحمل التسوية أكثر من ذلك . يجب أن يرد على أعمال القمع العسكري الداخلي والعدوان الخارجي التي تمارسها بريتوريا بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا دون مزيد من الإبطاء . إن الجزاءات التدريجية والمحدودة لن تؤدي إلا الى تسهيل خطط هذا النظام لتجاوز هذه الجزاءات وفرض جزاءات مضادة ضد الدول المجاورة .

توجد بالفعل صفقات عديدة من الجزاءات المحدودة المتاحة ، مثل الجزاءات التي فرضها الكومنولث والدول الاسكندنافية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة . ولا بد من توحيد هذه الجزاءات وتوسيع نطاقها حتى تصبح جزاءات شاملة ، وجعلها الزامية حتى نضمن أن يكون تطبيقها متزامنا وأكثر فعالية .

إننا ننتهز هذه الفرصة لنشيد بالحركة المناهضة للفصل العنصري في البلدان الغربية وحملتها التي لا تكل المؤيدة لفرض الجزاءات . وأفضل مثال على التقدم الهام المحرز في هذا الاتجاه القرار الذي اتخذته الدانمرك بفرض مقاطعة تجارية شاملة على بضائع جنوب افريقيا العنصرية والخطوات التي تسير في نفس هذا الاتجاه من جانب البلدان الشمالية و استراليا وكندا وغيرها . فهي تشير الى البداية التي يجب أن تؤدي الى عزل نظام الفصل العنصري عزلا تاما .

نود أيضا أن نشيد بشعب الولايات المتحدة على جهوده المبذولة ضد سياسة الارتباط البغاء ، تلك الجهود التي دفعت الكونغرس الى سن القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري المؤرخ في ١٩٨٦ . إننا نحث هذا الشعب على أن يكشف حملته لحشد الاحكام الواردة في هذا القانون التي تعتبر حملة لعزل المؤتمر الوطني الافريقي والنضال التحرري لجنوب افريقيا . وعلى الرغم من هذا القانون الشامل المناهض للفصل

المنصري والإعلان عن انسحاب بعض الشركات من جنوب افريقيا مثل جنرال موتورز ، وآي بي إم وهانيويل وكوكاكولا وغيرها فإننا نحث الشعب الامريكي على أن يمارس الحذر من الانتصارات المحدودة وأن يستمر في حملته لسحب استثمارات حتى تؤدي الى مقاطعة كاملة من جانب الولايات المتحدة لنظام الفصل المنصري في جنوب افريقيا .

إن الحملة التي تستهدف عزل نظام الفصل المنصري عزلا كاملا يجب بالضرورة أن يصاحبها زيادة ملموسة في المساعدة الشاملة المقدمة الى دول خط المواجهة والتي البلدان الافريقية الاخرى في الجنوب الافريقي . ويجب أن تسير هذه الحملة جنباً الى جنب مع زيادة تكثيف المساعدة السياسية والدبلوماسية والمالية والمادية الشاملة المقدمة لحركة تحررنا ، التي يقودها المؤتمر الوطني الافريقي وحركة التحرر الشقيقة لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وأخيرا ، أود أن أؤكد تضامننا الشابت مع جميع الشعوب وحركات تحررها الوطني ، ومع الهياكل القيادية الاخرى التي تشارك في النضال ضد القمع والحرب والحاجة ، والتي تطالب بمستقبل انساني حر وملهي لهذه الشعوب وللبنشيرة جمعاء .

الكفاح مستمر والنصر أكيد .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اجتمعت

الجمعية العامة في السنة الماضية لمناقشة الفصل العنصري ، تردت الحالة في جنوب افريقيا بدرجة أكبر وبلغت مرحلة حرجية . والفالبية السوداء في جنوب افريقيا لم تعد مستعدة لتحمل نظام جنوب افريقيا الذي يتميز بالفصل والقمع العنصري وتطالب بحقوقها الواضح في المعاملة على قدم المساواة مع سائر المواطنين والتمتع بالحقوق السياسية الكاملة . وإن حكومة جنوب افريقيا ، بدلا من الاستجابة لهذه المطالب المشروعة قد لجأت مرة أخرى الى وسائل يائسة تتمثل في اعلان حالة الطوارئ . وخلال السنة الماضية ، قتل المئات من الأشخاص واحتجز الآف من معارضي الفصل العنصري . وقد أدانت حكومتنا بقوة فرض حالة الطوارئ . ولن تؤدي سياسة القمع هذه إلا الى تصاعد العنف ، وزيادة اراقة الدماء وإطالة معاناة شعب جنوب افريقيا . وإن أية محاولات لاختفاء هذه الحقائق عن طريق اجراءات رقابية صارمة لن تخدع العالم .

إن جنوب افريقيا هي الدولة الوحيدة التي جعلت العرق أساسا للحقوق السياسية . ويعتبر الفصل العنصري خيانة لاهم المفاهيم الأساسية لحرية الانسان وتمتعه بالمساواة . وإننا نرفض أى مفهوم بأن الفصل العنصري يمكن اصلاحه . إذ ينبغي القضاء عليه بالكامل .

وفي نفس الوقت ، تواصل جنوب افريقيا سياسة زعزعة الاستقرار في المنطقة . وتدين الحكومة النرويجية عدوان جنوب افريقيا المستمر على جيرانها من الدول ، ولا سيما الهجمات الفادحة على عدد من تلك البلدان في الشهور الاخيرة . إن المصدر المستمر للتوتر الذي تمثله سياسة الفصل العنصري في منطقة الجنوب الافريقي يعتبر سببا جديدا آخر لتبرير الحاجة العاجلة للقضاء على هذا النظام اللاإنساني . ونود أن نعرب عن تضامننا مع كل دول خط المواجهة ونؤكد لها تأييدنا المستمر في مواجهة عدوان جنوب افريقيا .

إن حكومة جنوب افريقيا ، رغم الادانة العالمية ، قد رفضت حتى الآن اتخاذ خطوات محددة وملموسة صوب إنهاء سياستها العنصرية . وعلى حكومة جنوب افريقيا أن

تسلم بأن المعاناة الحالية لذلك البلد إنما تعطي مؤشرا بقرب نهاية الفصل العنصري وإلى الأبد . وبريتوريا عليها أن تختار إما السماح باستمرار تدهور الحالة وتحولها إلى حرب عنصرية مأساوية أو معالجة المشاكل الأساسية التي تعاني منها هذه الأمة المقسمة . وليس من واجب حكومتي أن تقترح الحالة التي تكون عليها جنوب أفريقيا بعد إزالة الفصل العنصري . فإن المطلب الأساسي الآن هو اقتلاع جذور الفصل العنصري بكل أشكاله ، وأن تبدي حكومة جنوب أفريقيا استعدادا حقيقيا للدخول في مفاوضات مع الزعماء الحقيقيين للغالبية السوداء . ولذلك فإننا نناشد حكومة جنوب أفريقيا مرة أخرى لالغاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر على كل المنظمات السياسية والسماح لكل المنفيين بالعودة إلى جنوب أفريقيا . وإذا تم الوفاء بهذه الشروط وحدها ، نستطيع أن نأمل في بدء مفاوضات حول الإزالة السلمية للفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

إن سياسة محاولة اقتلاع جذور الفصل العنصري عن طريق الحوار مع النظام العنصري قد جربت مرارا ولكن دون جدوى . وخلص فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس إلى نفس النتيجة المؤلمة وهي أن حكومة جنوب أفريقيا على ما يبدو ليست مستعدة لأجراء حوار حقيقي وأنه لا بد من فرض ضغوط خارجية إذا كنا نرغب في تحقيق أي أمل بتغيير سلمي . وتؤيد حكومتي بقوة هذه الاستنتاجات . وفي رأينا أن الضغط الدولي المتزايد هو السبيل الوحيد المتبقي الآن بغية القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

لا تزال بعض البلدان تعترض على فرض الجزاءات على أساس أنها سوف تزيد من معاناة الغالبية السوداء وسوف تتسبب في مصاعب اقتصادية للبلدان المجاورة لجنوب أفريقيا . ونحن بكل تأكيد لا نريد أن نقلل من أهمية هذه المصاعب ، ولكن حتى إذا كانت الجزاءات قد تسبب مصاعب على المدى القصير ، إلا أن ممثلي السود يقولون إن هذا أفضل من استمرار المعاناة التي تنجم عن بقاء الفصل العنصري . وإننا نعتقد أن علينا التزاما بالامتناع إلى صوت هؤلاء الزعماء . ولهذا ، فإن الحكومة الخرويجية

تحت مجلس الأمن لغرض جزاءات إجبارية شاملة على جنوب افريقيا . وانتهز هذه الفرصة لاحت من فوق هذه المنصة تلك البلدان التي لا تزال تعارض الجزاءات لكي تعيد تقييم موقفها .

إن عدم فرض جزاءات إجبارية ينبغي ألا يستخدم كذريعة لعدم التصرف ضد الفصل العنصري . بل ان من المهم اتخاذ تدابير ، حتى وان كانت محدودة ، للتعبير عن معارضة الفعل العنصري ولابداء التضامن مع أولئك الذين يعملون من أجل احداث تغيير في جنوب افريقيا . ولهذا شعرنا بالارتياح في السنة الماضية عندما اتخذ مجلس الأمن القرارين ٥٦٦ و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، اللذين أوصيا بعدد من التدابير الطوعية ضد جنوب افريقيا . ونأمل أنه إذا لم يتمكن مجلس الأمن من الاتفاق على فرض جزاءات اجبارية على جنوب افريقيا ، فانه سوف يتمكن من الاتفاق على قرار يصدره المجلس يومي باجراءات طوعية أخرى ضد جنوب افريقيا . وإن مشروع قانون الجزاءات الاخير الذي اعتمده الكونغرس في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مثالا مفيدا يحتذى به لغرض اجراءات طوعية . وتعتقد حكومتني أن الحظر الفعال على تصدير النفط الى جنوب افريقيا قد يكون اجراء هاما . ولهذا السبب أسعدنا أن نستضيف ندوة الأمم المتحدة بشأن حظر النفط في أوغلو في حزيران/يونيه من هذه السنة للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي انعقد في باريس .

والاقتراح الخاص بإنشاء آلية دولية مشتركة تحت اشراف الأمم المتحدة لرصد إمداد جنوب افريقيا بالنفط ، وارد في الإعلان الختامي لمؤتمر باريس ، ونحن نحث الدول الاعضاء على تأييد هذه المبادرة بغية فرض حظر نفطي فعال على جنوب افريقيا . ونظرا لعدم اتخاذ مجلس الأمن لأي قرار بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا ، فإننا نرى أنه ينبغي النظر في فرض جزاءات محدودة . وباعتبار أن النفط سلعة استراتيجية ، فنحن نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماد حظر على بيعه وتصديره إلى هذه الدولة .

وبالإضافة إلى التدابير الواردة في برنامج العمل الذي اعتمدته دول الشمال ضد جنوب افريقيا ، اتخذت الخرويج عددا من التدابير الانفرادية ، من بينها حظر بيع النفط الخام والمنتجات النفطية لجنوب افريقيا . وتقوم حكومتي حاليا بإعداد مشروع قانون بفرض مقاطعة تجارية كاملة ضد جنوب افريقيا ، ومن المتوقع أن يقدم إلى البرلمان في القريب العاجل ، آمليين بذلك أن نقدم مساهمة حقيقية من أجل إقامة دولة في جنوب افريقيا تتساوى فيها الحقوق والفرص للجميع . ونأمل أيضا أن تقتدي بنا دول أخرى لزيادة الخفوط الدولية المتخافرة على نظام الفصل العنصري .

وبالإضافة إلى هذه التدابير التقييدية ، تود حكومتي أن تشدد على الحاجة إلى تقديم الدعم الإيجابي لكل من يعانون من آثار الفصل العنصري . ونحن ندرك أن الدول المجاورة لجنوب افريقيا قد تتضرر من الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا . لذا ، فإن رئيسة وزراء الخرويج ، السيدة جيو برونوتلاند ، اقترحت في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي أن تقوم الأمم المتحدة بإعداد خطة طوارئ لمساعدة البلدان المجاورة لجنوب افريقيا في حالة اتخاذها اجراءات انتقامية ضد تلك البلدان . ونحن نفهم أن دول خط المواجهة وبلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي تعد نفسها حاليا لمواجهة مثل هذه الحالة ، وأن المؤتمر الأخير لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري قرر إنشاء صندوق تضامن من أجل دول خط المواجهة ، لمعالجة الآثار المترتبة على الاجراءات الانتقامية لجنوب افريقيا . والخرويج ترحب بهذه المبادرة وتتطلع إلى مناقشتها مع البلدان المعنية .

إن النرويج تفخر بأنها تقدم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لحركات التحرر واللاجئين وبقية ضحايا الفصل العنصري . وقد زيد هذا الدعم زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ، وأؤكد للأعضاء أن النرويج ستواصل تقديم المساعدة إلى تلك المجموعات وإلى دول خط المواجهة ، وإلى بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، وإلى الأنشطة التعاونية التي يخطط بها هذا المؤتمر .

لم يعد أمامنا فسحة كبيرة من الوقت لإيجاد حلول سلمية لمشاكل جنوب أفريقيا . وإذا لم نقم على الفور بالقضاء على الفصل العنصري ، فإن منطقة الجنوب الأفريقي برمتها قد تتفجر بصورة عنيفة . وانني أناشد الدول كافة أن تتحرك قدما باتخاذ إجراءات فعالة ضد الفصل العنصري .

السيد رماسي (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى الجمعية العامة إلى النظر في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا . ورغم أن المجتمع الدولي أعرب مرارا وتكرارا عن استيائه وأدانته لهذا النظام باعتباره جريمة ضد ضمير الإنسان وكرامته ، فإن الممارسة البغيضة مازالت مستمرة ، بل إن الأزمة في جنوب أفريقيا ازدادت تدهورا خلال العام الماضي . إن نظام بريتوريا الذي أربكه اتساع نطاق مقاومة الشعب المقهور في جنوب أفريقيا واشتداد حدتها ، لجأ إلى تصعيد قمعه لئلا يهدد مكان جنوب أفريقيا بفرض حالة الطوارئ مرتين . وإخفاء عجزه أمام مشاكله الداخلية فإنه يواصل ارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة في المنطقة .

إن التقرير الممتاز الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22 و Add.1 و Add.1/Corr.1) يصف الحالة المأساوية التي يعانيها شعب جنوب أفريقيا البائل من جراء الوحشية المتزايدة لنظام بريتوريا العنصري . لقد اتسمت تلك الحالة في العام الماضي بالعديد من الأحداث المشيرة للانزعاج ، ولكن وفدي سيكتفي بذكر النقاط التي يرى أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين .

إن فرض حالة الطوارئ في مناسبتين أدى إلى تعميد أعمال القمع التي تمارسها قوات الشرطة ، وزيادة حالات الاعتقال الجماعي . فهناك حوالي ٣ آلاف شخص فقدوا أرواحهم بسبب عنف قوات الشرطة والجيش . وهناك أكثر من ١٥ ألفا من أعداء الفصل العنصري ، بمن فيهم الزعماء الدينيون والنقابيون والمخفيون وقادة الحركات النسائية والطلابية ، زج بهم في السجون دون محاكمة . والفرض الوحيد من القيود المفروضة على الصحافة المحلية والأجنبية هو منع بقية العالم من معرفة حقائق النضال اليومي الذي يخوضه الشعب ضد نظام الفصل العنصري .

وقد تم تعميد سياسة البانتوستانات والتشريد القسري للسكان مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر والحرمان التي يعيشها شعب جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، وبغية تهدئة شواغل الجناح اليميني للحزب الوطني الحاكم ، قامت السلطات العنصرية بشن هجمات مسلحة دون استغراز ضد الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة ، مثل تلك التي شنتها في أيار/مايو الماضي على بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي . وفي الوقت ذاته ، تواصل هذه السلطات تقديم المساعدة إلى المتمردين التابعين لحركة المقاومة الوطنية المزعومة في موزامبيق وإلى عملاء "اليونيتا" ، منتهكة بذلك اتفاقا دوليا وُقّع عليه رسميا ، وذلك بغية إشاعة القلاقل في الدول المجاورة وإعاقة تنميتها . وقد ضوعفت هذه الأعمال العدائية باعتماد تدابير انتقامية ضد زامبيا وزمبابوي ، ردا على الجزاءات التي اعتمدها الكمنولث ضد جنوب افريقيا .

ولكن لم تغلج كل هذه التدابير التخويفية في زعزعة تصميم الاغلبية السوداء على مكافحة نظام الفصل لعنصري المشين ، ولن تمنع كل أعمال الارهاب الوحشي المرتكبة في إطار سياسة الفصل العنصري من تحقيق الهدف الذي يضحى الشهداء في جنوب افريقيا كل يوم بأرواحهم من أجله - وهو اقامة مجتمع ديمقراطي موحد ولا عنصري في جنوب افريقيا . ولن يكفل بقاء نظام الفصل العنصري بما يسمى بالاصلاحيات الدستورية ، التي ليس لها أي مضمون ، ولا بفرض حالة الطوارئ ، التي لم تُعد السلم .

لقد كشف نظام بريتوريا العنصري طبيعته الحقيقية المتفطرة برفضه مبادرة السلم التي تقدم بها فريق الشخصيات السبع البارزة التابع للكمونولث وبتجاهله لمبادئ القانون الدولي المعترف بها . وقد ضاعت فرص تحقيق حل تفاوضي لازمة في جنوب افريقيا بسبب إصرار السلطات العنصرية على تجاهل النداءات العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي للقضاء على نظام الفصل العنصري ، وعلى مواصلة سياسة قمع الاغلبية الافريقية وقهرها وتعزيز هذه السياسة .

إن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب استئصاله . وهو يتناقض مع المبادئ الاخلاقية والسياسية التي يقوم عليها مجتمعنا . والقضاء عليه هو السبيل الوحيد لإقامة السلم في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي . ومن شأن قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر أن يسهم في تحقيق هذا الهدف .

ومما يثلج الصدر ان الرأي العام في البلدان المعروفة بأنها حليفة جنوب افريقيا قد بدأ يدرك مأساة شعب جنوب افريقيا ويمارس الضغط على قادة هذه البلدان لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الامم المتحدة الرامية الى عزل جنوب افريقيا .

إن التطور السريع للحالة في جنوب افريقيا ناجم ، في المقام الاول ، عن الضغط القوي الذي تمارسه المقاومة البطولية للسكان السود على نظام الاقلية في جنوب افريقيا ، وهو أيضا نتيجة للعمل المتعدد الاشكال الذي يتخذه المجتمع الدولي . ويجب مواصلة الضغط على سلطات بريتوريا العنصرية لاجبارها على التخلي عن الفصل العنصري .

وتشكل الجزاءات الانتقائية الانفرادية التي يفرضها عدد من البلدان على جنوب افريقيا احجار الزاوية الاساسية في الجهد الرامي الى زيادة عزلة جنوب افريقيا . اننا نرحب بهذه التدابير ولكننا لانزال نعتقد بان هناك حاجة الى الجزاءات الالزامية الشاملة لتعجيل القضاء التام على الفصل العنصري . وبالفعل ، فإن المؤتمر العالمي الاخير المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، نادى بتطبيق جزاءات الزامية شاملة وجماعية على جنوب افريقيا . ونحن نعتقد ان هذا هو الاسلوب السلمي الاكثر فعالية - بل الوحيد - لإحداث تغيير في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، فإن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز ، المعقود في هراري بزمبابوي ، ذكروا في اعلانهم الخاص بشأن الجنوب الافريقي

"ان فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لايزال الاختيار السلمي الوحيد القادر على إرغام نظام بريتوريا العنصري على التخلي عن الفصل العنصري" . (A/41/697 ، ص ٩٥)

إن مجرى التاريخ لا يمكن عكسه . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا أصبحت ساحة للقتل ، لاتزال تلوح في الافق بارقة أمل : إن شعب جنوب افريقيا ، بقيادة حركات تحريره الوطني - ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي - قد أصبح يمسك بزمام مصيره . ففي كفاحه اليومي ضد نظام الفصل العنصري يشيد هذا الشعب دولة جنوب افريقية جديدة يتمكن فيها كل سكان جنوب افريقيا ، على قدم المساواة ، من ممارسة حقوقهم السياسية وغيرها من الحقوق والاشتراك بحرية في تقرير مصيرهم . ولن يفلح القمع الوحشي من جانب النظام العنصري لجنوب افريقيا ولا سياسة إبادة الاجناس التي تنتهجها الاقلية العنصرية في زعزعة ايمان شعب كامل وتصميمه على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة ولا عنصرية . ان السبيل الممكن الوحيد لحل المشكلة الخطيرة في جنوب افريقيا سلميا يكمن في بدء المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين

الشرعيين لشعب جنوب افريقيا . والشرط المسبق لذلك هو الافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين ، وعلى الاخى نيلسون مانديلا .

وفي الختام ، نشكر اللجنة الخاصة لمناضة الفصل العنصري ، ورئيسها بوجه خاص ، على العمل المنجز .

السيد باعيسى (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، في هذه الايام

يكثُر الحديث عن الامم المتحدة وعن فعاليتها ودورها في رفعة مبادئ الميثاق وفي تحقيق تطلعات الشعوب التي ظهر باسمها الميثاق . ولهذا الموضوع ، كما نعتقد ، علاقة وثيقة بالبند الذي نناقشه الان ، بند الفصل العنصري . فربما لم يحدث ان حظي موضوع يمثل هذا الاجماع الدولي ، فيما يتعلق بإدانتته ، كما هو الحال بالنسبة لمسألة الفصل العنصري . وبرغم ان هذا الاجماع لم ينبثق تلقائيا ومنذ اللحظة الاولى لموامل لا نجهلها - فللدول غايات نعرفها وللطبقات الحاكمة مصالح ليست بخافية - إلا ان ظاهرة الفصل العنصري والممارسات العنصرية لم تحظ بشيء كثير من التعاطف سوى من أولئك القليلين الذين يستفلون الظروف في فلسفة عقيمة لتبرير وجهات نظرهم المظلمة حول كيفية مواجهتها . ولكن الانسانية قد قطعت مراحل كبيرة في مسيرتها الطويلة نحو انعتاق الانسان وحقه في السيادة والمساواة . وخطت بنا هذه المسيرة التقدمية - بالتضحيات الكبيرة - الى آفاق جديدة ورحبة فرفت منطقها القوي ومشروعيتها المبدئية . ومع اندثار عصور العبودية والاستغلال والاستعمار والسيطرة وافلاسها نظريا واخلاقيا وحضاريا - برغم المحاولات المستميتة في احيائها بمظاهر وأشكال جديدة أكثر خداعا ودهاء - سقطت أيضا نظريات العنصرية والتمييز العنصري بنفس الطريقة .

ومع كل ذلك لاتزال الأمم المتحدة تصارع الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالذات دون أن تتمكن من اجتثاثه من جذوره والقضاء عليه نهائيا . ولم يعد يخف على أحد معنى الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، هذا السرطان المستشري في أعماق افريقيا ، وقد اتخذ اشكالا مؤسسية تتبناها الدولة انطلاقا من المفهوم النازي في السيادة والسمو ونزعة الاستغلالية والانانية الضيقة من أجل السيطرة والتحكم والاستبداد . نزعة ليس فيها مجال للمنطق ولا للقانون . فالغاية تبرر الوسيلة . واللون والدين والأصل تعني كل شيء . والحق يخضع للقوة والقانون يسنه الاقوياء ، والأغلبية تخضع للأقلية . وماحب الأرض يخضع للدخيل المستوطن ، وكأننا في عصور شريعة الغاب وعهود السيطرة الهمجية .

والفصل العنصري ادانته الأمم المتحدة نظريا وعمليا وعرفته بحق بأنه "جريمة ضد الانسانية" . وبسببه يعاني الانسان في جنوب افريقيا من القمع والاعتقال والتعذيب والإبادة . وبسببه أيضا تواجه دول المواجهة الافريقية حربا شرمة من قبل نظام الاقلية في بريتوريا تمس جميع المجالات السياسية والاقتصادية تؤثر على شعوبها ومستويات معيشتها ، ناهيك عن أمنها وسيادتها واستقرارها .

ان النظم العنصرية هي نظم معادية للدين والحضارة والانسانية . ومع ذلك مازالت بعض الدول - بحكم مصالحها - تمارس تعاطفها مع نظام بريتوريا حتى بعد أن فشت معه روح التساهل والمهادنة وتتخذ من نفسها حامية ومحامية للشعوب المقهورة تحت سياطه وبئيراته . وفي الوقت الذي تدعو للخطوات والاجراءات الاملاحية التدريجية لتفادي عزله وارغامه على التسليم والاستجابة ، لا تتردد في اتخاذ أقصى الاجراءات اللاشرعية واستخدام كافة الطرق القسرية ضد نظم ميسية واجتماعية أخرى لا تستجيب لرغبتها ولا تمتطيط الخوع لارادتها . وهي مفارقة عجيبة تظهر بشكل لا يقبل الجدل النفاق وازدواجية المواقف التي أصبحت أحد أهم العوامل في اضعاف دور الأمم المتحدة ومعداقية فعلها .

في العام الماضي استمعنا للأسقف دزموند توتو في اللجنة السياسية الخاصة ، وهو يذكرنا بأن الفعل المنصري هو فرانكنشتاين الذي لا ينفع معه الإصلاح بقدر ما يستحق الفناء النهائي ، وكثيره أدرك بفطرته وتجربته ومعاناة شعبه ، ان المنطقة مقبلة على أخطار داهية وشر وبيل اذا لم تتخذ التدابير الرادعة والعقوبات الالزامية الشاملة ضد نظام الاقلية المنصري . لقد مارس الشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا مختلف أنواع النضال السياسي ولم تكن ثمرة نضاله السلمي سوى مزيد من القمع والاضطهاد ومصادرة الحريات ، وتصاعدت في مواجهة ذلك انتفاضات هذا الشعب المحالسم ليشعلها ثورة عارمة .

إن أي تعاون مع النظام المنصري أو تواطؤ معه بأي شكل من الأشكال وفي أي مجال ، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا نوويا أو غير ذلك ، لا يمكن إلا أن يزيده عنادا وصلابة ضد ارادة الشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا ويعزز تحديه للأمم المتحدة وانتهاكه لقراراتها وتوصياتها . ولا شك أن شعب جنوب افريقيا أدرك بمصالحه وتطلعاته من بعض الحكومات التي لا تنظر في تحقيق مطالبه إلا من خلال مصالحها الانية المباشرة . إن هذا الشعب الصامد يستحق الدعم والمساندة بكافة أشكالها ، وكذلك دول المواجهة الافريقية التي تتحمل أشد الضغوط وأكبر التبعات في سبيل نعمة الانسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة . وهذا ما أكدت عليه وثائق الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا المنصرية والمنعقد في باريس في شهر حزيران/يونيه المنصرم ، والاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في هراري .

ان نظام المنصرية في بريتوريا يتحدانا جميعا ويتحدى شباتنا والتزامنا بالدفاع عن مبادئ الميثاق وقيم الحرية والسيادة والانسانية ، وقدرتنا على الانتصار لها . والمخجل ان يستمر مثل هذا النظام طيلة هذه الفترة في تحديه واستهزائه بالأمم المتحدة دون ان تستطيع - وهي التي ادانتها جماعيا مرارا وتكرارا - الوقوف في مواجهته وتضع حدا نهائيا لهذا الشر الخطير الذي هو أصل العنف والارهاب والتوتر في

المنطقة ، بل ويهدد أمن و سلام العالم أجمع . وهو لا يستجيب لنداءات الحق والسلام إلا
باجراءات وتشريعات لا تؤدي إلا الى ترسيخه وتعميق جذوره واطالة عمره .

ولقد تعاطت حركة التأييد العالمية لنضال شعب جنوب افريقيا ، واحسرى
بمنظمتنا الدولية أن تنحصر له لتعلي مبادئ ميشاقها وتحفظ مصداقيتها .

السيد ديلبيش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) ان استمرار

الفصل المنصري هو دون شك مشكلة من أخطر وألج المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة
اليوم . فليس هناك من مسألة أخرى تترك ضمير البشرية جمعاء كهذه المسألة . وفي هذه
المرحلة الأخيرة من قرن شهد تقدما اجتماعيا وسياسيا وتكنولوجيا لم يسبق له مثيل ،
يعد من غير المقبول تماما بقاء هذا النظام الذي يمثل البقية الباقية من التمسب
الذي لا لزوم له . ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ المجتمع الدولي
تدابير عاجلة وفعالة ضد جنوب افريقيا تسهم في التعجيل باستئصال نظام الفصل
المنصري استئصالا كاملا ونهائيا .

وهذا الالحاح لا ينبع فحسب من الرغبة في اعادة الكرامة والعدالة الى جنوب
افريقيا ، بل ينبع أيضا من التزامنا بالتصدي على نحو حازم لهذا التحدي الخطير
الموجه للسلام والأمن الدوليين . واستمرار الفصل المنصري هو مصدر رئيسي للصراع في
الجنوب الافريقي ويمثل ويفرض تهديدا خطيرا على التنمية الطبيعية للعلاقات الدولية
ككل . والواقع ان آفاره الشهيرة لا تشعر بها المنطقة وحدها ، بل وتعم في أرجاء
المجتمع الدولي ، الذي لا يمكن أن يبقى ساكنا إزاء الازمة المتفاقمة في الجنوب
الافريقي .

ويبدو واضحا لنا أن النية لا تتوفّر لدى بريتوريا لتصفية الفصل العنصري . فالقمع الداخلي في جنوب افريقيا ينمو ويتكشف بمرور كل يوم . وتطالعنا الصحافة الدولية كل يوم بتقارير عن الاضطهاد والعنف المنتظم الذي يعانيه الزعماء الوطنيون ومن يتعاطفون معهم في جنوب افريقيا .

إن المقاومة النشطة المتعاطفة التي يبديها شعب جنوب افريقيا المقهور ضد الفصل العنصري تستحق تعاطف وتأييد كل الدول الممثلة هنا . ومما يجعل هذه المقاومة مشروعة بدرجة أكبر أن بريتوريا اختارت اللجوء إلى تدابير عنيفة جديدة تستهدف الإبقاء على الفصل العنصري بدلا من القيام بإجراءات في الاتجاه الصحيح . كما أن جنوب افريقيا تواصل احتلال ناميبيا بصورة لا قانونية .

وتؤكد الأرجنتين مجددا إدانتها الشديدة لسياسة الفصل العنصري وتضامنها مع ضحايا الفصل العنصري . إن التمييز ، أيا كان السبب ، لا يتماشى مع المبادئ التي أُمست عليها الجمهورية الأرجنتينية . ومن ثم يجب ألا يندش أحد إزاء قيام حكومتني باتخاذ تدابير قوية هامة ضد بريتوريا . ففي ٢٢ أيار/مايو قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، وقبل ذلك تقيدت بمنتهى الدقة بحظر الأسلحة الإلزامي ضد جنوب افريقيا .

أخيرا ، لابد من التنويه بأن بلادي قد صدّقت ، سيرا على ذلك النهج ، على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، وتظطلع بدور نشط في المبادرات المنبثقة عن مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الرامية إلى تطبيق عقوبات واسعة ضد جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، كانت الأرجنتين عضوا في الوفد الخاص الذي زار مؤخرا ، تحت رئاسة زمبابوي ، العواصم الغربية واليابان .

إن سياستنا تعبر عن تأييد الأرجنتين الثابت لكفاح افريقيا ضد التمييز العنصري ، وعلى بريتوريا أن تفهم تماما أننا ندين الفصل العنصري إدانة قاطعة . إن الإجراءات الفردية التي تقوم بها الدول ، وإن كانت مفيدة وضرورية ، لا تكفي ، ولقد بينا في مناسبات كثيرة ونؤكد اليوم أن العمل المتضافر من جانب كل

أعضاء الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأعضاء الذين تربطهم بهريتوريا أحسن العلاقات ، هو الاداة الوحيدة الفعالة في الكفاح ضد الفصل العنصري . ومن ثم فمن الجوهرى أن نكرر مناشدة مجلس الأمن بأن يفرض على بهريتوريا عقوبات إلزامية شاملة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق . فلم يعد هناك أي شك حول خطر الفصل العنصري على السلم والامن الدوليين . إن الافتقار إلى الرد الصحيح من جانب الأمم المتحدة على تحدي جنوب افريقيا يؤدي إلى إطالة محنة شعب يُحرم ظلما من حقوقه الأساسية ، فضلا عن أنه يقوّض المصادقية السياسية لمنظمتنا وهيبتها المعنوية .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن

أستهل كلمتي باقتباس المقتطف التالي من بيان وزير خارجية بوليفيا أمام الجمعية :

"ولدى التصدي لمسألة الدفاع عن حرية الشعوب الخاضعة لنظام يعتبر وصمة في جبين الكرامة الإنسانية ، مثل الفصل العنصري ، يود بلدي الاعراب مرة أخرى عن إدانته القوية لجميع أشكال التمييز بين بني البشر . وقد تأكد ذلك في تأييدنا لقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع" . (A/41/PV.12 ،

ص ٥٧)

تدين بوليفيا الفصل العنصري لأنه يفرض الفصل على أساس العرق وينكر على شعب معين حق المشاركة في ممارسة السلطة في نفس بلده . إن النضال من أجل الحرية يتصاعد يوميا ، وشعب جنوب افريقيا الذي يقاتل من أجل استئصال هذا البلاء المروّع يزداد شجاعة وتمميما . ويستحيل مقاومة تمهيم ذلك الشعب وتضحياته ، لاسيما وأنه وطّد العزم على إنهاء القمع ونيل المشاركة التي يسمي إليها ويستأهلها .

نتباحث اليوم مرة أخرى مسألة سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وطوال كل السنوات منذ أن طرحت هذه المسألة علينا ، دأبت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمات دولية أخرى على اتخاذ قرارات عديدة تدين تلك الممارسات وتطالب بإلغاء النظام الذي ينكر على إناس ، بسبب لون بشرتهم ، حقوقهم بموجب القانون ، علاوة على كون استمراره تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . غير

أننا يجب أن ندرك أن كل تلك المناشطات ذهبت أدراج الرياح بسبب التفكير المتمسك لدعاة التفوق العرقي .

تجري مناقشة هذه السنة وسط ظروف من قمع نظام جنوب افريقيا للعمال السود ، وإعلان حالة الطوارئ التي تخول قوات الأمن صلاحيات مطلقة بالاعتقال دون أمر قضائي مما يحلها من أي مسؤولية جنائية أو غيرها ، ومذبحة جديدة رهيبة ارتكبتها نظام الفصل العنصري في سويتو يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس عندما هاجمت الشرطة المتظاهرين احتجاجا على محاولات سلطات جنوب افريقيا إخلاء المستأجرين بسبب إضرابهم عن دفع الإيجار احتجاجا على الفصل العنصري . وكل هذا مذكور في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22) .

وكرد فعل مشروع على كل هذه الأعمال ، حذرت اللجنة نظام بريتوريا من أنه إن لم يدخل في حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب بهدف تصفية الفصل العنصري ، فلن يحل السلم أو الاستقرار في جنوب افريقيا .

ويؤكد وفدي أن الاستمرار في قمع انتفاضة العمال بالقوة لا يمكن أن يستمر . فالقوة قد تبدو فعالة على المدى القصير ، لكن التاريخ يبين بوضوح أن حكم القوة لا يدوم إلى ما لا نهاية . ويتحتم على حكومة جنوب افريقيا أن تنبذ استخدام القوة في درء الاضطرابات وتعتمد التدابير الكفيلة بحل المصاعب الأساسية التي تشيرها .

إن المؤتمر الدولي المعني بالجزءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، المعقود تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ جيم ، أعلن أن الوسيلة السلمية الرئيسية المتوفرة للمجتمع الدولي لتصفية الفصل العنصري هي ضمان التقيد بالعقوبات الإلزامية ضد النظام . وبالتالي أوصى ببرنامج عمل ينص على عقوبات إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق منها حظر الأسلحة وإنهاء كل تعاون عسكري ونووي مع جنوب افريقيا .

وتعتبر بوليفيا ان هذه التدابير الاولى ستجمل من الممكن إرغام جنوب افريقيا على التخلي عن هذه السياسة اللاإنسانية . ولهذا فاننا نضم صوتنا الى صوت المجتمع الدولي لحث مجلس الامن على الاضطلاع بمسؤوليته بصورة كاملة . وفي الاونه الاخيرة ، طالب مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري بالقضاء الفوري على الفصل العنصري وحث المجتمع الدولي على فرض عقوبات الزامية وشاملة على نظام بريتوريا .

وكان مما جاء في توصيات اللجنة الخاصة ان طالبت الجمعية العامة بالاعتراف بأن سياسة الارتباط البناء والسياسات المماثلة لم تؤد الى إلغاء النظام العنصري ، بل على العكس من ذلك ، أعمت جنوب افريقيا في سياسة القمع المطلق العنان ضد الاغلبية الاصلية في ذلك البلد وواصلت احتلالها غير المشروع لناميبيا وممارستها لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة .

وتؤيد بوليفيا هذا النداء وتؤكد مرة أخرى التزامها بالجهود الدولية الرامية الى وضع حد لهذا النظام المخزي والقاسي ، والى إقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على المساواة تحترم فيه حقوق كل المواطنين . واذ يشيد وفدي بشعب جنوب افريقيا الاسود الشجاع الذي يناضل من أجل حقوقه وكرامته ، يود ان يسجل تقديره للعمل السني تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويود في الوقت نفسه ان يعبر عن إعجابه وتضامنه مع نلسون مانديلا وغيره من الزعماء الذين يسعون الى العدالة والمساواة في بلادهم .

وقد آيدت بوليفيا رفضها القاطع للتدابير العنصرية لنظام الفصل العنصري ، عن طريق الالتزام بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، ووقعت الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

السيد الين (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

اسلوب ادارتكم ياسيدي لشؤون هذه الجمعية يشير ارتياحنا جميعا . ولذا كان من دواعي اسفنا أن مسألة مثل مسألة الفصل العنصري التي كانت موضوع كثير من المؤتمرات والمناقشات والقرارات ، وحقوق نقض مورست ضد القرارات ، لا تزال تستغرق وقتنا في هذه الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وتتمثل المأساة في أنه على الرغم من أن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة تقريباً يوافق على أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ولا بد من استئصاله فقد تعذر أن تتخذ جميع الدول اجراءات متضافرة من أجل حل هذه المشكلة . وبالتالي لازلنا نعاني من أصداء الحزن والمعاناة لجماهير السكان السود في جنوب افريقيا الذين يرون انفسهم بعيدين كل البعد عن التوصل الى نهاية لمحتنهم المحزنة .

وتعتبر ترينيداد وتوباغو ان الحالة في جنوب افريقيا قد بلغت مرحلة حرجية وبالتالي فهي بحاجة الى تدابير عالمية عاجلة ضد نظام بريتوريا ..

وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فان الحالة في جنوب افريقيا خلال العام الماضي اتسمت بحملة لم يسبق لها مثيل قامت على الارهاب والإبادة الجماعية الفعلية ، اطلق عنانها نظام الفصل العنصري ضد الاغلبية الساحقة من السكان ، فاحتجز الآلاف من معارضي الفصل العنصري وقتل الكثيرين منهم ، ومن بينهم أطفال صغار وتعرض الكثيرون للتعذيب والاعتقال والاحتجاز بغير محاكمة والاضهاد بجميع الوسائل .

وقد رفض نظام بريتوريا التسوية العادلة والسلمية للصراع والتفاوض مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية السكان واختار بدلا من ذلك تكثيف قمع الشعب في محاولة يائسة لتكريس الهيمنة العنصرية .

ان العزل العنصري أمر بغيض . الا أن نظام الفصل العنصري يتجاوز ذلك . فقد عمد مثلا الى إعادة تصنيف وهدم المناطق التي كانت قد خصمت للسكان السود في وقت من الاوقات ، والتي أنشأ عليها هؤلاء السود الفقراء منازلهم حتى يفسح المجال أمام الاحتلال الابيض . وبذلك لم يعد الامر مجرد عزل وإنما تحول الى عملية خنق منهجي لشعب وحضارته وحقه في أن يعيش في بيئته الخاصة به .

ان نظام جنوب افريقيا في محاولته لتكريس الفصل العنصري يعرض للخطر السلم والامن الدوليين من خلال أعمال العدوان المستمرة وزعزعة الاستقرار وارهاب الدولة التي يمارسها ضد الدول المستقلة المجاورة . وتؤكد أعمال العدوان ضد انغولا ، وبوتسوانا ، وزمبابوي ، وزامبيا ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لاستئصال الفصل العنصري .

ومن الجوانب الأخرى لهذه الأزمة ، استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وهي الاقليم الذي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليته بصورة مباشرة ، واستمرار النظام العنصري في فرض سياسة وممارسة الفصل العنصري على شعب ناميبيا . ولا يمكن ان تحل مسألة ناميبيا الا سلميا من خلال التنفيذ الكامل والفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يعد الأساس الوحيد المقبول دوليا لانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال . ولا يمكن استخدام المسائل التي تقع خارج نطاق خطة الأمم المتحدة كذريعة لمنع تنفيذ هذا القرار .

وفي سياق الاعتبارات الأنفة الذكر انضمت ترينيداد وتوباغو ، كعضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الى التوصية الأخيرة التي تدعو الجمعية العامة الى الإعراب مجددا عن إيمانها بأن أكثر الأساليب السلمية المتاحة للمجتمع الدولي فعالية لإنهاء الفصل العنصري هي تنفيذ عقوبات إلزامية عالمية وشاملة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا .

وتعتبر ترينيداد وتوباغو ان فرض العقوبات على جنوب افريقيا يمكن ان يكون عاملا مساعدا ، ان لم يكن العنصر الأساسي في الضغط على نظام الاقلية العنصرية فسي بريتوريا حتى يستأمل نظام الفصل العنصري . ومن شأن الضغط المستمر من أجل فرض العقوبات على بريتوريا ، الى جانب العزلة والتحدى لقيمتها ، أن يدفع النظام العنصري الى القضاء التام على الفصل العنصري .

ونحن نتوقع ان يترتب على فرض العقوبات على نظام الاقلية المستوطنة فسي بريتوريا ان تعاني بعض الدول حاليا أكثر من غيرها وان تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية في دول معينة . وفي هذه الحالات بالذات ، يجب أن يكون الامتثال أكثر صرامة . ولا يجوز ان يكون هناك تردد في فرض عقوبات شاملة على نظام بريتوريا لخروجه على القواعد الدولية للمساواة العرقية وممارسته للفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة ضد الانسانية .

ان نظام الفصل العنصري يستخدم القوة المسلحة ضد الشعب الاسود في وطنه .
وعندما يحتج جيران جنوب افريقيا على ذلك فانها تستخدم أحدث الأسلحة في محاولة
لإسكاتهم أيضا . ولذا فان ترينيداد وتوباغو تدعو الى تكثيف جهود الأمم المتحدة
لضمان الاحترام غير المشروط من جانب جميع الدول للحظر المفروض على تمديد الأسلحة
الى جنوب افريقيا بموجب قراري مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) فيما يتعلق
بالتجارة مع جنوب افريقيا في الأسلحة ومختلف انواع العتاد العسكري أو التعاون مع
النظام العنصري في مجال الأسلحة النووية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هينار (مورينام) .

ويدرك وفدى انه بالرغم من وجود درجة كبيرة من الاتفاق الدولي على ضرورة فرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات على بريتوريا العنصرية لحمل نظام الاقلية على نبذ الفصل العنصرى ، فان بعض الدول مازالت مستمرة فيما تسميه بالتعاون البرىء مع نظام بريتوريا العنصرى . وكتوصية عامة ، يحث بلدى الحكومات المعنية على التخلي عن سياساتها القائمة على التعاون مع النظام العنصرى حيث ان تلك السياسات تمد ذلك النظام بالتشجيع بل انها تسهم في تعزيز الفصل العنصرى .

ومنذ نصف قرن طالع العالم ، أحد كبار المؤرخين الذى اصبح فيما بعد رئيس وزراء بلدى ، بتفسير جديد لتجارة الرقيق والغاء الاسترقاق ، فقد ذكر وهو لم يزل بعد في أولى سنوات عمله ان الغاء الاسترقاق لم يكن بدافع القوى الاخلاقية وحدها ، بل كانت هناك ايضا قوى اقتصادية . وقد لقي هذا الرأى انتقادات من بعض الدوائر . واليوم تجد افريقيا نفسها مرة أخرى في الجانب المستضعف في مواجهة نظام حكم شديد الخبث . وقد يتساءل المرء لماذا يتعرض الافريقيون السود من جديد لخطر الابادة الجماعية ؟ ما هو العامل الذى سيؤدى إلى استئصال الخلف الراهن لنظام الاسترقاق ؟ هل ستطرح أفكار مؤرخنا مرة أخرى للاختيار ليس في اطار استعادة احداث الماضى ولكن في استعراض الاحداث الجارية ؟

وقد مورست ضغوط معنوية على جنوب افريقيا ولكن دون جدوى . واتخذ العديد من البلدان الاقل نموا وبعض البلدان الصناعية الخطوة الكبرى المتمثلة في فرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا . ولكن الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا رفضوا السير على ذلك الدرب أو فعلوا ذلك جزئيا . واستخدم حق النقض مرة بعد أخرى في مجلس الأمن لمنع فرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا . فما هي فضائل نظام الفصل العنصرى حتى يدافع عنه من يشهرون السلاح عند ارتكاب اخاء اقل ؟

ويبين من التحليل المتأنى أن وراء ذلك الإصرار على عدم فرض جزاءات الزامية تكمن مصالح عملية قوية تتعلق بالتجارة والميزان التجارى وميزان المدفوعات والعمالة او البطالة في الصناعات المكرمة لخدمة سوق جنوب افريقيا . بل انني اتجراً على القول بأنه اذا تهيئ الشركاء التجاريون الرشحيون لجنوب افريقيا ان ما سيخسرونه في المدى القصير في حالة فرض الجزاءات اليوم يُعَد قليلاً بالمقارنة إلى الكثير مما سيكسبونه مستقبلاً إذا ما استؤصل الفصل العنصرى ، عند ذلك فقط سيتحركون صوب توقيع جزاءات فعالة واتخاذ غير ذلك من التدابير على الصعيد العالمى ، ومن ثم يصبح الفصل العنصرى في خبر كان .

وإذا كانت الخفوط الاقتصادية وغيرها من الخفوط التي تمارسها كل الدول الأخرى كفيلة بتحويل جنوب افريقيا إلى دولة ديمقراطية تعيش فيها جميع الاعراق والسلالات وتعمل وتتعاون في مناخ تسوده الحرية والسلم والعدل ، عند ذلك فقط ستتحقق امكانات تلك المنطقة الزاخرة بالثروات لتضيء شعلة الأمل لافريقيا والعالم بأسره .

السيد ريزوقي (الكويت) : اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على تقاريرها القيمة والواردة أمام دورتنا الحالية والتي تشرح بأسلوب مفصل الوضع المتردى والحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية التي يتبعها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . اننا نعرب عن عميق تقديرنا للجهود المخلصة التي تبذلها اللجنة لفصح الممارسات العنصرية في جنوب افريقيا واستمرار اللجنة في تعبئة الراى العام العالمى ضد تلك الممارسات البغيضة .

ان الحالة في جنوب افريقيا تعتبر مهددة للسلم لى فقط في تلك المنطقة ، انما ستتعداها اذا ما استمرت . اننا نرى أن الوضع في جنوب افريقيا قد ازداد سوءاً عن العام الماضى إذ لجأ نظام بريتوريا العنصرى إلى تعميد أعمال القمع والابادة للاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا

هو السبب الجذري للصراع الدائر في تلك المنطقة الهامة من العالم . ان جوهر السياسة العنصرية لحكام بريتوريا يرتكز على عاملين رئيسيين اولهما اعمال الابادة الجماعية في الداخل للاغلبية المحرومة ، وثانيهما ممارسة الاعمال العدوانية والارهاب في الخارج ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة والاطاحة بحكوماتها .

ولذلك في ان تلك السياسة تهدف إلى تعميق واستمرار النظام المتين القائم على الفصل العنصري والمبني على التفضيل العرقي . ان الكويت تدين بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لتطبيقه وممارسته لسياسة الفصل العنصري البغيض التي تعتبر السبب الاساسي لكل ما يعانيه الجنوب الافريقي من عنف وعدم استقرار .

وفي تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/41/22) ومن ضمن جملة أمور أخرى ، توصية إلى الجمعية العامة تحث فيها مجلس الأمن على النظر دون ابطاء في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة آخذا بعين الاعتبار نداءات الشعب المقهور في جنوب افريقيا التي تؤيده فيها الاغلبية الساحقة من الدول والرأي العام العالمي ، من أجل فرض جزاءات على النظام العنصري في جنوب افريقيا . وينبغي ان تقترح الجمعية العامة كخطوة أولى ان يقرر مجلس الأمن ان سياسة واعمال النظام العنصري في جنوب افريقيا تسبب وتشكل تهديدا خطيرا لحفظ السلم الدولي والامن في الجنوب الافريقي ، وانه لابد من فرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الكويت تؤيد هذه التوصية وتحث الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية والدول التي لها علاقات وطيدة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا على اعادة تقييم موقفها الرافض لفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا . اننا نطالب تلك الدول بتحكيم مثلها التي تتباها بها وان تضم صوتها إلى صوت الاسرة الدولية وتتخلص عن السياسات القائمة على التعاون مع النظام العنصري حيث ان هذه السياسات قد أدت إلى عواقب وخيمة وتسببت ولا تزال تسبب معاناة شديدة للاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا وللدول الافريقية المستقلة المجاورة للنظام العنصري في بريتوريا .

ومن جهة أخرى فإن الكويت ترحب بالتطورات التي حدثت في العام الماضي وهذا العام ، خاصة التدابير الوطنية والعالمية التي اتخذتها المؤسسات والنقابات الشعبية والجامعات والهيئات الدينية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة والتي تدعو إلى تضييق الخناق الاقتصادي على النظام المنصري وتشجيع اتخاذ إجراءات مناسبة لعزله . ان الكويت تشجع تلك الحملات المناهضة للفصل المنصري وتدعو المجتمع الدولي إلى تشجيع ونصرة النضال من أجل التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان وحشية وعدوان النظام المنصري في جنوب افريقيا لتشير الاشمئزاز في العالم وان نظام الفصل المنصري لمعتبر بحق جريمة ضد الانسانية واهانة للضمير العالمي .

ان اعادة اعلان حالة الطوارئ في شهر حزيران/يونيه المنصرم ، والتدابير القمعية الجديدة من رقابة صارمة وعزل المدن التي يقطنها السود والاعتقالات الجماعية دون أوامر قضائية ، واستمرار وتصاعد أعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة انما هو خير دليل على يأس النظام الحاكم في بريتوريا وفقدان قدرته على الحكم . ان تلك الهجمة الشرسة من قبل النظام المنصري في بريتوريا وأعوانه على أغلبية الشعب المضطهد في الجنوب الافريقي قد أدت إلى ازدياد المقاومة الشعبية الباسلة ضد النظام المنصري من أجل الاستقلال والتحرر من نير العبودية .

ولقد أصبح من الواضح فشل الاحتلال العسكري لمناطق المدن الصغيرة في كبح المقاومة المتزايدة في جميع أنحاء البلاد . إن ذلك الفشل دفع النظام العنصري في جنوب افريقيا إلى اتباع أعمال عدوانية جسيمة ، شملت الاعتداءات العديدة وعمليات التخريب وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد الدول الافريقية المستقلة ، بما في ذلك المذابح المتعمدة للاجئين ، وإنزال خسائر بشرية ومادية في تلك الدول . كما قام النظام العنصري بتحريض جماعات التخريب التي تقوم بأنشطة إرهابية في الدول الافريقية المستقلة وتقديم الدعم لها ، على الرغم من القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة بضرورة الوقف الفوري لكل تلك الأعمال والتخلي عن سياسات زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة ، خاصة أنغولا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي وبوتسوانا .

إن الكويت تحيي النضال البطولي لشعب جنوب افريقيا المضطهد بقيادة حركات تحريره الوطني . كما أن الكويت تعرب عن تأييدها الشامل وتضامنها التام مع شعوب ودول المواجهة والدول الافريقية المستقلة المجاورة في كفاحها العادل ضد الفصل العنصري والعنصرية . إن الكويت لن تدخر وسعا في مد يد العون والمساعدة للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا من أجل تخليصها من نير الطغيان والاستبداد والفصل العنصري .

إن الكويت تجدد دعوتها ومطالبتها المستمرة للمجتمع الدولي بالعمل على اطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، دون قيد أو شرط ، بما فيهم الزعيم الوطني نلسون مانديلا .

لقد اطلع وفد بلادي ببالغ القلق على العلاقات المستمرة والمتطورة بين النظام العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل ، إذ أشارت اللجنة في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/41/22) ، وفي بند الامتناعات :

"إن هناك اتجاها مستمرا نحو زيادة التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في جميع المجالات ، وخاصة في المجالين العسكري والنووي" .

كما أعرب التقرير عن أن إسرائيل تعتبر قناة رئيسية لمرور الأسلحة إلى جنوب افريقيا منذ فرض حظر الأسلحة ، كما أنها زودت جنوب افريقيا بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية لتطوير صناعة الأسلحة لديها . ولا شك في أن التعاون بين النظامين العنصريين في بريتوريا وإسرائيل ، خاصة ذلك المتعلق بالميدان النووي تترتب عليه عواقب خطيرة على السلم والامن الدوليين . إن الكويت لتدين وبأشد العبارات ذلك التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين ، الذي يمثل تهديدا خطيرا للشعوب والدول الافريقية والعربية على السواء . كما يمثل تهديدا للسلم في العالم .

لقد سمعنا من المندوب الاسرائيلي صباح اليوم نفس المغالطات التي اعتدنا على استماعها منذ فترة . هذه المغالطات تنصب جميعها في أمر واحد ، هو ابتعاده وتجنبه للتعرض لما ينبغي على حكومته ان تتخذه ضد سياسة الفصل العنصري . وإننا نتساءل هنا : هل هناك إجراء محدد اتخذته إسرائيل لتطبيق أية جزاءات فردية أو جماعية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟

في الوقت الذي تطالب فيه اقلية المجتمع الدولي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وفي الوقت الذي فرضت فيه عدة دول مناعية جزاءات محدودة فإن إسرائيل تقف موقف المتفرج . وفي الوقت الذي أجمع فيه المجتمع الدولي على توسيع نطاق الحظر العسكري ضد جنوب افريقيا ، تواصل إسرائيل تزويده بالأسلحة بكميات تبلغ قيمتها حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا ، وتقوم بتدريب عناصر الامن الداخلي والعسكري التابعة للأقلية البيضاء . إضافة إلى ذلك فإنه في الوقت الذي يندد فيه المجتمع الدولي بعدوان جنوب افريقيا على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها ، تقوم إسرائيل بتزويد ذلك النظام بأحدث التقنيات التي تساعد على مواصلة هذا العدوان . وهذه هي مساهمة إسرائيل في مكافحة الفصل العنصري .

والآن يأتي مندوب نفس الكيان ليكرر نفس المغالطات ضد دول أخرى تشمل الكويت . حجة الرئيسية أن النفط العربي يصل إلى جنوب افريقيا . وكان هذا النفط

يعبر الاشير لكي يمل إلى ذلك النظام . لقد أكدنا مرارا التزامنا ليس فقط بالحظر ، بل أيضا بجزاءات شاملة نوقعها ضد جنوب افريقيا وضد أية شركة ناقلة للنفط المصدر من دولنا تقوم بايصال ذلك النفط إلى جنوب افريقيا . فاذا كان متحمسا كما يدعي لقطع ذلك الشريان الحيوي لاقتصاد جنوب افريقيا ، فليتقدم باقتراحات فعالة ، بدلا من توجيه الاتهامات الزائفة ، لتطبيق الحظر ويساعدنا ، كما دعونا مرارا ، في تتبع النفط الذي يمل إلى جنوب افريقيا على الرغم من الاجراءات المشددة التي تعتمدھا الدول النفطية ، بما فيها الكويت . إن سياستنا واضحة ومعلنة ، فبالإضافة إلى الاجراءات الدقيقة التي نعتدھا مع كل مشتر للنفط ، فاننا في حال اكتشافنا لأي خرق لتلك الاجراءات لا نتردد في وضع اسم أية شركة تقدم على ذلك في قائمة سوداء ونلغس عقدها نهائيا ، كما جرى مع إحدى الشركات الأوروبية .

إننا نكرر الآن ما سبق وقلناه دائما ، بأن أعضاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط تقوم بتسويق معظم صادراتها النفطية من خلال عقود واتفاقات طويلة الأجل . وتتضمن جميع عقود البيع شروطا تحظر تزويد بلدان معينة بذلك النفط ، كما تتضمن عقود البيع عادة مرفقات ترد فيها أسماء البلدان التي يمكن توريد النفط المباع إليها . والبلدان الرئيسيان اللذان يُفرض حظر البيع إليهما هما : النظامان المنصريان في جنوب افريقيا وإسرائيل .

وقامت الكويت ، بالتزامن مع حقيقاتها الدول العربية المصدرة للنفط بسن تشريعات هامة من أجل فرض حظر نفطي فعال ضد جنوب افريقيا ، كان أهمها ما يلي :

أولا : إلزام الشركات العاملة في الاقطار الاعضاء بعدم تحويل نصيبها من النفط أو جزء منه ، أو أي من مشتقاته ، إلى النظام المنصري في جنوب افريقيا .

ثانيا : يجب التحكم في كل العقود البترولية ، بحيث تُلزم عقود التمدير المشتري بتوجيه كل كمية النفط المباعة له إلى الجهة النهائية المحددة في عقد البيع . وحين يتم التكرير في مصافي أخرى ، يُلزم بالحصول على موافقة من البائع . ويلزم المشتري ، أو الناقلة ، كذلك بعدم تفريغ أي جزء من الحمولة لبيعه في أي من الاسواق الفورية ، وذلك خلال الرحلة إلى الميناء المقصود والمبين في شهادة الشحن .

شالشا: في حالة مخالفة الشركات والناقلات لقوانين الحظر تفرض عقوبة عليها ، تتراوح بين وقف تزويدها بالشحنات المتبقية من الكمية المتعاقد عليها ، أو وضعها في القائمة السوداء ، أو فرض العقوبات معاً عليها ، وذلك وفقاً لحجم ونوعية المخالفة .

لقد شاركت الكويت بفعالية في الحلقة الدراسية المعنية بالحظر النفطي ضد جنوب افريقيا ، التي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة النرويج في أوصلو من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . كما شاركت الكويت في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ان الكويت تؤيد الاعلان الصادر عن اللجنة في أوصلو وكافة التوصيات الصادرة عن مؤتمر باريس التي تقضي بفرض جزاءات على النظام العنصري في جنوب افريقيا . كما أيدت الكويت بمضة خاصة ضرورة تعزيز حظر النفط من حيث تدابير الرصد والتنفيذ ، عن طريق إنشاء جهاز يعهد اليه متابعة وتنسيق ومراقبة سير الاجراءات المتخذة لتدعيم عمليات الحظر المعمول بها .

للاسف الشديد ، هناك اعتراف عام بأن شركات النفط وشركات الناقلات والاطراف الوسيطة هي التي تقع عليها مسؤولية إنتهاكات الحظر النفطي . وعليه ، فإنه يترتب على المجتمع الدولي ، حرماً على تنفيذ حظر نفطي فعال ، أن يطلب إلى مجلس الامن اتخاذ اجراءات على سبيل الاستعجال لفرض حظر إلزامي على توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا . وبناء على ما تقدم فقد شاركت الكويت في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/41/L.29) الممنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

وتؤكد الكويت من جديد تأييدها التام للفقرة الخامسة من المنطوق القاضية بإنشاء فريق حكومي دولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا . إن الكويت تناشد جميع الدول المعنية ، ونقصد بذلك الدول التي تملك شركات نفط والدول التي تملك شركات النقل والدول التي لديها شركات التأمين ، بضرورة دعم مجهود الدول الأخرى التي تعمل من أجل تنفيذ حظر نفطي فعال ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا .

إن اقتصاد نظام جنوب افريقيا العنصري يرتبط ارتباطا وثيقا باقتصاد الدول الصناعية الأخرى . كما يعتمد نمو اقتصاده بل وبقاؤه على رأس المال الاجنبي والاسواق الأجنبية . وعليه فإن ذلك النظام العنصري لا يستطيع الصمود أمام جزاءات اقتصادية فعلية ، وهذا هو مصدر الحساسية البالغة للنظام القائم على الفصل العنصري تجاه التهديد بفرض الجزاءات . إن الجزاءات هي أكثر السبل فعالية في تحول الفصل العنصري الى مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا . إن المجتمع الدولي يواجه تحديا تاريخيا ومن واجبه ألا يخذل شعوب الجنوب الافريقي في محاولاتها المستمرة للتخلص من العبودية والاستعمار . إن التخلص من ذلك الاستعمار لا يأتي إلا بتطبيق الجزاءات الشاملة الإلزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد ، وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدّم لنا الممثل الصهيوني معزوفته السنوية أمام هذه الجمعية صباح اليوم في محاولة للدفاع عن السياسات العنصرية لحكومته . أليس عنصرية صارخة أن يسمح وفقا لما يسمى بقانون العودة لأي يهودي قادم من أي مكان في العالم بأن يصبح مواطنا اسرائيليا في اللحظة التي تطف فيها قدمه أراضي فلسطين المحتلة في حين أن الفلسطيني الذي عاش أسلافه دون انقطاع على هذه الأرض لأكثر من ألفي عام يمكن أن ينظر

(السيد اللقاني ، المملكة
العربية السعودية)

الى داره وأرضه وبساتينه من الاراضي المجاورة دون أن يكون في مقدوره أن يضع قدمه داخل ممتلكاته ؟ وذلك بالإضافة الى أنه لا يسمح له بدخول هذه الأرض ، ليس لأنه كما يقولون إرهابي ولكن لأنه ببساطة عربي مسلم أو مسيحي ، أي لأنه ليس يهوديا . ألمست هذه عنصرية مازحة ؟

من الحقائق المعروفة أن أول رئيس دولة أجنبية زار اسرائيل هو جان مبطس رئيس جنوب افريقيا ، وكان ذلك في عام ١٩٤٩ ولدى وصوله الى مطار اللد قال :

"إن اسرائيل شأنها شأن جنوب افريقيا محاطة بجيران ملونين معادين" .

وكثيرا ما يقال ان اسرائيل واحة للديمقراطية في الشرق الاوسط ، ولكني أسألكم ، لنفترض أن حكومة الولايات المتحدة أصدرت قانونا ينص على أن يكون أي مهاجر في المستقبل يصل الى البلد المضيف لا بد أن يكون أبيض من أصل انجلو ساكسوني ويدين بالبروتستانتية فقط ، هل يمكن عندئذ أن نسمي الولايات المتحدة ديمقراطية ؟

ومع ذلك يسمح لاسرائيل بأن تمارس مثل هذا القانون العنصري . ولست بحاجة أن أذكر بحالة اليهود السود الأمريكيين الذين رفض السماح ببقائهم في اسرائيل بسبب لونهم ، أو كيف أن بعض من يسمون بالغلافة من اثيوبيا قد انتحروا لأن الكثيرين من الصهاينة لا يعتبرونهم يهودا لمجرد أنهم سود .

ولذا فعندما يمل الأمر الى حد اتهام الآخرين بالعنصرية يجب على الصهاينة أن يتذكروا أن بيتهم من زجاج .

ويستطيع وفدي أن يسوق الكثير مما تحتويه الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حول مدى العنصرية الصهيونية التي فاقت ما ارتكبه النازيون في فظائعهم . وكل ما نطالب به أن يقرأ أعضاء الجمعية تقريراً للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة أو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

هل لي أن أسأل ، أولا ، هل وقعت أو لم تقع مذابح ارتكبت من خلال تواطؤ قوات الاحتلال الاسرائيلية في لبنان ضد المدنيين الابرياء ؟ اليس هناك آلاف من المسجونين السياسيين في مجون اسرائيل ؟ ألم يتعرض العمدة المنتخبون لمدن الضفة الغربية للقتل

والإبعاد ؟ هل الضم والاحتلال العسكري حقيقة واقعة أم أنهما من صنع الخيال العربي ؟
ألا يشغل العنصريون مائير كهانه ، والحاخام ليفنغر ، غيثولا كوهين مراكز مرموقة في
المؤسسة الصهيونية ؟ ألا تجري مصادر الأراضي الفلسطينية يوميا لإنشاء مستوطنات
يهودية عليها ؟ فإذا لم تكن هذه هي العنصرية ، فما عساها أن تكون ؟

لقد أصبح واضحا أن الممثل الصهيوني يشعر بقلق بالغ عند مناقشة البنود
المتعلقة بالفصل العنصري ، والعنصرية ، والتمييز العنصري . وبالتالي فإنه قرر أن
يتبع الحكمة الصهيونية المعروفة : إن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم . ولكن للأسف ،
في حالة الصهيونية فإنها قضية خاسرة .

السيد برهام (عمان) : يود وفد بلادي أن يوضح بجلاء أن ما زعمه ممثل
إسرائيل اليوم عن تصدير بترول من عمان لجنوب افريقيا العنصرية إنما هو محض ادعاء
باطل ولا أساس له من الصحة على الإطلاق . فقد زعم المذكور أن مصادر الموثوقة هي
مكتب أمستردام للشحن ومصادر استخبارات هي بالطبع كتلفيات المخابرات الإسرائيلية
وحلفائها المعهودين المعروفين للجميع ، فبلادي وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية ، والدول العربية الشقيقة الأخرى وكافة الدول الإسلامية أكثر حرصا
بلا جدال على العمل المخلص لإنهاء نظام التفرقة والتمييز العنصري البغيض في جنوب
افريقيا ومنوة النظام العنصري الآخر في إسرائيل بأقصى سرعة ممكنة . وعما لم تكن
ولن تكون بحاجة مطلقا في يوم من الأيام للتعاون بأي شكل من الأشكال مع النظام
العنصري في جنوب افريقيا الذي يفتهد لأسباب عرقية ودينية سكان البلاد الأصليين من
الأخوة الأفريقيين والملونين الآسيويين . وسبق في مناسبات عدة أن دحضنا المزاعم
الإسرائيلية المذكورة التي أصبحت أسطوانة مشروخة وحيدة يرددنها الوفد الإسرائيلي
بمناسبة ومن غير مناسبة ، في محاولة يائسة لإبعاد النظر عن علاقة بلاده العنصرية
المشينة بالنظام العنصري في جنوب افريقيا الذي اعترف مندوب إسرائيل أن التجارة
بينهما سنويا تساوي ١٠٠ مليون دولار ، وتهرب من ذكر أن بلاده تمد هذا النظام سنويا
بأكثر من ٢٥ مليون دولار نقدا ، بالإضافة للمساعدات العسكرية والأمنية والسياسية
لا على مستوى البلدين فحسب بل ومن خلال جهود اللوبي الصهيوني في العالم .

إن عمان أحد أقل البلدان المصدرة للنفط انتاجا ، حيث لا يزيد انتاجها اليومي في السنوات الأخيرة عن حوالي ٥٠٠ ألف برميل ، يصدّر أكثر من ٦٠ في المائة منه لليابان ، ويستخدم حوالي ١٠٠ ألف برميل للاستهلاك المحلي من خلال محطات التصفية . ويصدّر ما تبقى الى بلدان اوروبية وآسيوية صديقة حسب العقود المبرمة معها . وبالتالي ، فاننا لسنا مسؤولين مطلقا عن أية محاولات للتخايل أو للتهرب من الانظمة الوطنية والدولية المطبقة والتي قد تتبعها بعض الشركات والناقلات الاجنبية التي تقوم بانتهاج اسلوب المراقبة في عرض البحار الدولية كنوع من التجارة غير القانونية ، وهذه مشكلة يعرفها الجميع .

ونحن في عمان نطبق بالفعل كافة قرارات الامم المتحدة والمجتمع الدولي الخاصة بمقاطعة نظامي جنوب افريقيا واسرائيل لخطورتهما الفائلة على الانسانية ولما يتبعانه من اساليب يرفضها المجتمع الدولي . ونشارك في المؤتمرات الدولية المناهضة للنظام العنصري ونصوّت مؤيدين لمشاريع القرارات التي تقدمها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وهناك ملاحظة أخيرة نود تأكيدها وهي أن مكتب الشحن المذكور ، الذي يرضي أهداف اسرائيل وحلفائها ، لم يتطرق لحقيقة العلاقة والتجارة الهائلة التي تتم في وضع النهار بين اسرائيل وحلفائها وبين نظام جنوب افريقيا . وذلك لا يحتاج لتفكير عميق لمعرفة مدى كذب ما يشيعه هذا المكتب من معلومات ملفقة ضد دول أخرى ، كالتسي تطرق اليها المندوب الاسرائيلي اليوم في بيانه الاستعراضي في الجمعية العامة وفي مؤتمره وبيانه المحفي بعد ذلك . فهو قد ساعد على تكذيب نفسه بنفسه لأسباب لا تنطلي على أحد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥